مسيرة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

العماد ميشال سليمان ٢٥/أيار٢٠٠٨-حتى ٢٤/أيار٢٠١٤

فهرس

الاستراتيجية الشاملة لنهوض لبنان ٣

إعادة لبنان إلى الساحة الدولية ٩

العلاقات اللبنانية – السورية ١٣

النشاطات الدبلوماسية والدولية ١٧

القضايا العربية ٢٢

تحقيق السيادة الكاملة ٢٦

استرجاع الأراضي اللبنانية ٢٦

اعلان بعبدا والاستراتيجية الوطنية الدفاعية ومجموعة الدعم الدولية ٢٩

الوحدة الوطنية والدولة الجامعة ٣٣

الحوار للمحافظة على العيش المشترك ٣٣

الوحدة الوطنية في سبيل مصلحة لبنان ٣٦

دعم المؤسسات الامنية والقضائية والرقابية ٣٩

اهتمام بالمغتربين ٤١

حقوق المغتربين ٤١

التواصل مع المغتربين ٤٢

الدولة العادلة ٤٦

الرقابة الادارية واللامركزية الادارية ٤٦

حقوق المرأة ٤٩

العفو الخاص ٥٠

أهمية مشاركة الشباب ٥٠

الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي و الاداري ٥٢

تطوير الادارة ومكافحة الفساد ٥٢

تفعيل وتحفيز النمو االقتصادي ٥٥

ثروة لبنان البشرية ٥٨

الشؤون الاجتماعية ٥٩

الشؤون البيئية ٦٠

نهاية الولاية ٦٢

العماد ميشال سليمان الرئيس الثاني عشر للجمهورية اللبنانية هو اول رئيس ينتخب في ظل دستور ما بعد الطائف وبغياب الوصاية السورية. رسم رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان السياسة التي سينتهجها خلال ولايته في خطاب القسم الذي وجهه بتاريخ ٢٥ أيار ٢٠٠٨. وقد حدد في خطابه خطة عمله لاعادة لبنان الى الساحة الدولية وتعزيز سيادة الدولة وتمتين الممارسة الديمقراطية وتفعيل دور الشباب والمرأة والمغتربين واستكمال تطبيق الطائف ورفع النمو الاقتصادي وتحقيق الانماء المتوازن ودعم المؤسسات العسكرية واقرار استراتيجية دفاعية لحصر السلاح بيد القوى العسكرية الشرعية.

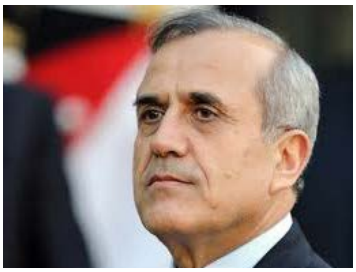

منذ اللحظة الأولى لدخوله قصر بعبدا، وتوليه سدّة الرئاسة بإجماع وطني ودعم عربي ودولي، نجح رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في ترسيخ وتفعيل مكانة ومقام رئاسة الجمهورية المحوري، وتكريس نهج من القيادة الحكيمة والقادرة على إعلاء شأن لبنان، وتعزيز ثقافة الحوار،وتغليب الروح الميثاقية،وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وفرص الاستثمار والنّمو.

انسجاماً مع صفته التوافقيّة، وأدائه كرئيس توافقي، كرّس فخامة الرئيس النصف الأول من عهده نفسه، حكماً عندما يحتدم الصراع السياسي المشروع، وفي المقابل، طرفاً منحازاً إلى لبنان والقيم والمبادىء عندما يتعلق الأمر باستقلاله وسيادته، وبمحاربة الفساد. وهو يقود الوطن الى سلام يحول دون التوطين ويحافظ على مصالحه العليا في حال حصول تفاوض لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وقد تمكن الرئيس سليمان من الحصول على تعهد علني من الادارة الأميركية برفض أي حلول لقضية الشرق الأوسط قد تأتي على حساب لبنان وبمعارضة أي فرض للتوطين على لبنان.

اعترضت مسيرة الدولة في النصف الاول من عهد الرئيس سليمان عثرات ومعوقات من ابرزها:

** استهلاك اكثر من ٩ اشهر في عمليات تشكيل ٣ حكومات متتالية، حيث بلغت مدة تصريف الاعمال خلال كامل الولاية حوالي ٢٤ شهراً.

** بروز اشكاليات دستورية من ضمن النظام، لم تسمح لرئيس الدولة، في غياب الصلاحيات الفاعلة بأخذ القرارات والامور باتجاه الحسم الذي قد يضطر اليه بصفة الحاكم والحكم.

** اضافة للتناقضات والتجاذبات التي كانت قائمة ضمن الحكومة بفعل الانقسام السياسي.

لقد استدعت التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والعربي حتى منتصف العام ٢٠١٢ تحركاً إنقاذياً قام به فخامة الرئيس على ثلاث مسارات؛ الاول مسار الحوار الوطني، والثاني مسار تفعيل العمل الحكومي وتسيير شؤون الناس في كافة المجالات، والثالث توضيح الموقف اللبناني لدى الدول العربية. وهو أطلق لهذه

الغاية المرحلة الرابعة من الحوار الوطني، وقام بجولة سريعة على عدد من دول الخليجي العربي، كما دعا جميع الافرقاء السياسيين الى التبصر في واقع المرحلة الراهنة واستقراء المستقبل، وابقاء البلاد في منأى عن ارتدادات ما يحصل من حولنا، من خلال التحاور والتفاهم واطلاق عجلة مؤسسات الدولة، فمسؤولية السياسيين تكمن في حضورهم في الاوقات الصعبة وقولهم الكلمة الحق حيث لا يكفي الصوت العالي للمناداة بالوحدة الوطنية بل يجب أيضاً التحلي بشجاعة الشهادة للحق والخير والوحدة.

انطلاقاً من قناعته بأن مسؤولية السياسيين تكمن في حضورهم في الأوقات الصعبة وقولهم كلمة الحق، أخذ فخامة الرئيس على عاتقه واجب التصدي لقيادة مسيرة الوطن في أحلك الظروف التي لم تعرف لها منطقة الشرق الأوسط مثيلاً خلال القرن المنصرم. ومن هذا المنطلق ثابر فخامته بإصرار على متابعة كل الوقائع والأحداث الإقليمية والداخلية، كبيرها وصغيرها، واتخذ حيالها المواقف والإجراءات التي تحقق مصالح لبنان العليا، وتعكس استقلالية القرار الوطني وتحرره من الضغوط والمؤثرات. نجح فخامة الرئيس في تظهير الموقف اللبناني السيد الحر المستقل مرتكزاً على إيمانه العميق بلبنان، وحرصه المطلق على تحقيق تطلعات وآمال الشعب اللبناني، وترفعه عن الانقياد خلف الرهانات الداخلية منها والخارجية، وكان من أبرز ما طبع هذه الحقبة من مسيرة العهد المواقف التالية:

** الدعوة إلى تحسين الأداء الديمقراطي واستغلال النظام اللبناني في حسن إدارة الشأن العام ليكون لبنان مدرسة المنطقة، وجامعتها، ومستشفاها، ومركز حوار الأديان والثقافات والحضارات فيها.

** بناء الدولة القوية القادرة لتكون المساحة المشتركة الوحيدة لالتقاء اللبنانيين، وتحميل جميع الأفرقاء مسؤوليّة أيّ تخلّف عن المساهمة الجادّة في تذليل العقبات، وتلافي الأزمات، وتبديد المخاوف.

** الدعوة إلى قطف ثمار نضال الشعب اللبناني من أجل الحريّة والديموقراطية، وإلى إخراج لبنان من كونه ساحة تتصارع عليها الأمم، كما والحؤول دون تصارع اللبنانيين على ساحات الربيع العربي وبخاصة سوريا.

** رفض التعديات العسكرية السورية على الأراضي والمقرات الرسمية اللبنانية، وعلى المواطنين اللبنانيين وأملاكهم في منطقتي البقاع والشمال، والطلب إلى وزير الخارجية والمغتربين تسليم السفير السوري لدى لبنان كتاب احتجاج الى السلطات السورية بهذا الشأن. وفي مرحلة لاحقة رفع كتاب الى الامين العام للامم المتحدة يوثق الاعتداءات على الاراضي اللبنانية من المعارضة والحكومة السوريتين على السواء.

** التدقيق في التصريحات الإعلامية لبعض المسؤولين الإيرانيين التي تحدّثت عن وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني في لبنان وعن استخدام صواريخ حزب الله في الصراع الإيراني – الإسرائيلي، والاعلان الصريح عن تلقي ايران الصور الجوية التي اتخذتها طائرة ايوب المسيّرة من حزب الله فوق اراضي العدو الاسرائيلي واستدعاء

السفير الايراني للتعبير عن رفض الدولة اللبنانية تجاوز رئيس البلاد والمجاهرة ان حزب الله يرتبط بايران ويعمل بتوجيه منها ولصالحها.

** رفض أي شراكة مع الجيش والقوى الشرعيّة الرسميّة في الأمن والسيادة واحتكار القوة التي هي حق حصري للدولة.

** رفض أي ضغط على الزناد لأهداف خارجة عن التوافق الوطني.

** رفض عمليات الخطف وقطع الطرقات التي رافقت توقيف عدد من اللبنانيين في سوريا، ووصف المظاهر التي رافقت هذه العمليات بالمقزّزة، والحث على إنشاء خلية عمل مشتركة بين الأجهزة الأمنية لتسهيل التصدي لها وتوقيف الفاعلين.

** رفض اتهام امين عام حزب الله السيد حسن نصرالله جزافاً للملكة العربية السعودية انها قامت بتفجير انتحاري مزدوج للسفارة الايرانية في لبنان عام ٢٠١٣.

أظهرت حقبة النصف الثاني من العام ٢٠١٣ الفلسفة الوطنية لفخامة الرئيس بأبعادها الواقعية، حيث أنه رسم بشكل عملي ودقيق المعالم الواضحة لاستراتيجية شاملة للبنان كفيلة، فيما لو التزمت مضامينها كافة القيادات والقوى السياسية، بأن تحفظ مكانة لبنان واللبنانيين على الساحتين الإقليمية والدولية، وبأن تصون استقرار البلاد وأمنها وتمنع انزلاقها في متاهات الصراعات الإقليمية واخطرها الصراع الدائر في الجارة سوريا، وبأن تُخرج البلاد من دوامة الأزمات السياسية الداخلية وتفسح المجال لحلول منطقية تستند إلى نهج الحوار وروحية الاعتدال لتعزيز آفاق الوحدة الوطنية والعيش المشترك في وجه كل حالات التطرف والتكفير والإرهاب من جهة، وحالات الارتهان والمغامرة والتفرّد من جهة أخرى.

نظر فخامة الرئيس إلى تجارب الحكم التي طبعت عهود الاستقلال المتعاقبة فاستخلص منها العبر، منذ إعلان دولة لبنان الكبير وحتى الأمس القريب، ثم استند إلى ثوابت وطنية راسخة، ومرتكزات سياسية وأخلاقية قوية، وأنطلق من كل ذلك لتطبيق استراتيجيته الشاملة التي بُنيت حول مجموع من المحاور الرئيسية أهمها:

** تأمين دعم دولي وإقليمي غير مسبوق للبنان وضع البلاد تحت مظلة حامية كفيلة بإشعار اللبنانيين بالثقة على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وتُذكّر بإنجازات كبار رجالات لبنان الذين ربطوا أسمه بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، وشرعة حقوق الانسان. عناوين ثلاثة أُنجزت في هذا المحور؛

الأول: اعتماد إعلان بعبدا الذي ينص على تحييد لبنان وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وتبنّيه وتأييده من كل من الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية. واعتباره مرجعية لعدد من الدول الكبرى.

ثانياً: اطلاق " مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان " ISG من منبر الأمم المتحدة وبرعايتها وحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمفوضية العليا للاتحاد

الأوروبي، والامين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة فريق مجموعة الامم المتحدة الانمائي، والمفوض السامي لشؤون للاجئين

حيث أنتهى الاجتماع إلى اعتماد خلاصات مفصلية تركّزت على تقديم مساعدة شاملة للبنان تتضمن أربعة محاور هي؛ دعم العملية السياسية بقيادة رئيس البلاد ومرتكزة على تطبيق اعلان بعبدا، دعم الأمن والاستقرار من خلال دعم الجيش اللبناني، دعم الإقتصاد اللبناني والاعلان عن انشاء صندوق ائتماني في البنك الدولي لتلقي الهبات لتعويض لبنان الخسارة التي تكبدتها الوزارات والمؤسسات والبنى التحتية من جراء الحرب السورية والنزوح السوري الى لبنان.، ودعم مساعدة لبنان لتمكينه من القيام بواجبه الإنساني تجاه قضية النازحين السوريين إلى أراضيه.

الثالث: إنجاز آلية متكاملة لتأمين كافة متطلبات الجيش اللبناني والقوى الامنية لتحقيق سيادة الدولة على كامل اراضيها وحصر استعمال السلاح بهذه القوى وابرزها قانون برنامج لتسليح الجيش قيمته ١,٢ مليار دولار. وقد اعقب هذه المقررات عام ٢٠١٣ هبة مالية غير مسبوقة مقدارها ٣ مليارات دولار... وذلك بالاستناد إلى هبة مالية ضخمة قرر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عزيز منحها للجيش اللبناني. لأول مرة في تاريخه سيكون باستطاعة الجيش اللبناني، وبالتنسيق مع دولة فرنسا، تنفيذ خطة بناء قدراته العسكرية التي أقرتها الحكومة اللبنانية، واستكمال كافة احتياجاته من الأعتدة والأسلحة، خاصةً الحديثة منها،وذخائرها. وقد اتبعت هذه الهبة بهبة اخرى بقرار من العاهل السعودي مقدارها مليار واحد لكافة الاجهزة الامنية عام ٢٠١٤ بالتنسيق مع الرئيس سليمان بعد انتهاء ولايته على اثر الاعتداء على افراد الجيش اللبناني ومراكزه في عرسال من قبل داعش.

ملاحظة: الغيت هاتين الهبتين لاحقاً خلال فترة الفراغ الرئاسي من قبل القيادة السعودية الجديدة التي اعقبت قيادة الملك عبدالله لعدة اسباب ابرزها انحياز لبنان الى المحور الايراني-السوري عبر مواصلة التدخل في الاحداث السورية واظهار نوايا عدائية تجاه المملكة العربية السعودية من قبل بعض الاطراف وعدم اقدام معظم الاطراف على المطالبة بالاستراتيجية الدفاعية وباعلان بعبدا.

**قيادة التوافق على سياسة خارجية للبلاد تكرّست في ما بات يُعرف ب «إعلان بعبدا» وجوهرها مبدأ «تحييد لبنان» عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة،بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم. انطلاقاً من هذا التوافق دعا فخامة الرئيس كافة القوى اللبنانية إلى فّك الارتباط بهذه المحاور والعودة إلى حضن الوطن، وهو اعتبر أن التدخل في أزمات دولة أُخرى لمناصرة فريق ضد آخر أمر مدان من أي طرف أتى. لقد كان من الملفت في هذا الإطار أن تتنادى مجموعة من قادة الفكر ورجالات المجتمع المدني للعمل من أجل دعم مؤسسات الدولة تحت اسم «منتدى بعبدا»، وأن تُطلق نشاطاتها، في ذكرى الاستقلال، بندوة تبحث في السبل العملية التي تساهم بوضع هذا الإعلان موضوع التنفيذ. أقيمت

الندوة تحت عنوان « الاستقلال من الميثاق إلى إعلان بعبدا» وكان لفخامة الرئيس مداخلة فصّل فيها مدلولات هذا الإعلان معتبراً أننا سنكون بحاجة إليه أكثر في المستقبل، وأن من يرى أنه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له اليوم، سيجد فيه قريباً قيمة كبيرة مضافة للبنان.

الحفاظ على الموقع السيادي للدولة اللبنانية عامةً وعلى موقع رئاسة الجمهورية كرمز للسيادة الوطنية، والتأكيد أن لا أحد يستطيع تغيير مواقف الرئيس السيادية والوطنية في السياسة الخارجية والداخلية، ولا ثنيه عن التمسك بالاستراتيجية الدفاعية. اعتبر فخامة الرئيس أن السياسة التي اعتمدناها لا يقررها إلا اللبنانيون، وهي محط اعتزازهم، وليس لأحد أن ينتقدها، كما لا يجب ان نلام على السعي لحماية استقرارنا الداخلي وتحصينه وإن جاء من طريق الإعتراض على أيّ خرق لسيادة لبنان وحرمة أراضيه من أيّ جهة أتى.

** تقديم تصّور كامل لاستراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان تستفيد من كافة القدرات الوطنية بما في ذلك القدرات المقاومة للدفاع عن لبنان ضمن إطار حفظ هيبة الدولة واحترام مبدأ حصرية امتلاكها لقراري الحرب والسلم. يدعو فخامة الرئيس في تصوّره إلى إقرار قانون برنامج متوسط الأمد لتسليح وتجهيز وتدريب الجيش اللبناني، وتخصيصه بالموارد الكافية لتطوير قدراته البشرية والعسكرية، ولتمكينه من وضع خطة للدفاع عن الأراضي والأجواء والمياه اللبنانية. كما يدعو، لحين تزويد الجيش بالقوة الملائمة للقيام بمهماته، إلى التوافق على الأطر والآليات المناسبة ، لاستعمال سلاح المقاومة ولتحقيق أمرته، ولإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خططه العسكرية مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الإحتلال.

** رفض أي تجاوز للاستحقاقات الدستورية وأي محاولة لتخطي إرادة الشعب، وقد نجح فخامته في التمسّك بهذا الرفض دائماً وصولاً إلى : أولاً؛ الإصرار على إدراج بند تشكيل « هيئة الإشراف على الإنتخابات النيابة» كبند أول على جدول أعمال مجلس الوزراء بهدف دعم إقراره قبل أي عمل آخر تحضيراً لاستحقاق الانتخابات المرتقب، وذلك بسبب رفض اكثرية الوزراء الموافقة على بحث تشكيل اللجنة بهدف تأجيل الانتخابات.

ثانياً: تقديم مراجعة طعن بقانون التمديد للمجلس النيابي مرفقة بدعوة المجلس الدستوري لاتخاذ قراره حولها بكلّ تجرّد، وبدعوة للجميع أن يسمحوا لأعضاء هذا المجلس أن يكونوا ناكرين لجميل السلطات التي عينتهم بهدف الإتاحة للمجلس النيابي أن ينعقد مجدداً للنظر في تقصير مهلة التمديد وبإقرار قانون انتخاب جديد، وإجراء الانتخابات في مطلق الأحوال قبل انتهاء مدة الولاية الممددة.

ثالثاً: الإصرار على تشكيل حكومة جديدة قبل الوصول إلى تاريخ بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للبلاد بما يُمهّد لقيام حكومة فاعلة تشرف على هذا الاستحقاق وتحّل مكان حكومة تصريف الأعمال التي لم يكن يتمثّل فيها طرف رئيسي من الأطراف السياسية في البلاد وهو (القوات اللبنانية). لقد اعتبر فخامة الرئيس تاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٤ خطاً أحمر لتشكيل هذه الحكومة، ووضع نقطة وقف على نهاية خط التشاور في هذا الموضوع هي تاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٤

رابعاً: الإعلان عن العمل بجدية وصدق لتأمين الظروف والشروط الملائمة لإجراء الإنتخابات الرئاسية في موعدها، وتسليم الأمانة في شكل طبيعي، استثنائياً ولأول مرة منذ أكثر من أربعين عاماً، الأمر الذي سيعتبره فخامة الرئيس إنجازاً كبيراً له. لذلك دأب منذ اكثر من سنتين من نهاية ولايته على تكرار رفضه للتمديد يوماً واحداً، رغم تكرار المحاولات الخارجية والداخلية لاقناعه بالاستمرار في تولي المهام.

** السهر على ضمان كل جهد ممكن لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين اللبنانيين على كافة الصعد الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والأمنية وغيرها وقد بلغ النمو الاقتصادي معدلاً غير مسبوق ناهز الـ ٩% في عام ٢٠١٠ بعد ركود مخيف سبق انتخابه وتلا انتهاء ولايته.

** الملاحقة الحثيثة لأزمة النازحين السوريين بهدف المساعدة في التخفيف من معاناتهم من جهة، وبهدف تمكين لبنان من تحمّل أعباء هذا اللجوء ليس فقط المادية بل والديمغرافية أيضاً. لقد اطلق فخامة الرئيس مبادرات متعددة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمعالجة هذه الأزمة، واستطاع حشد مستوى رفيع من الدعم المادي والمعنوي ليس أقله مقررات مؤتمري الكويت، ومؤتمر جنيف، وأحد محاور خلاصات اجتماع « مجموعة الدعم الدولي في أجل لبنان» التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٣، وفي ٥ آذار في باريس حضور الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

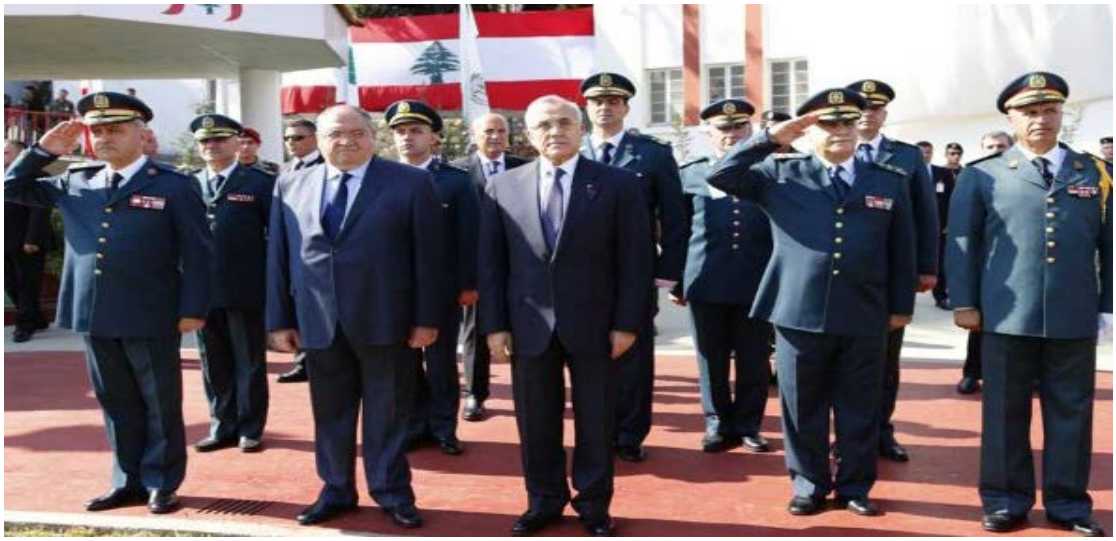

إعادة لبنان إلى الساحة الدولية

منذ بداية عهده، تحرك الرئيس سليمان خارجياً، وكان هاجسه اعادة تقديم لبنان إلى العالم، وتصحيح صورته، بلداً موحّداً، تمثّله مؤسساته وعلى رأسها رئاسة الدولة، ودولة فاعلة في المجتمع الدولي، مستقلة القرار، تمارس حقوقها الدولية وتحدد مواقفها وفقاً لمصالحها العليا، من ضمن التزامها بالثوابت الوطنية وبالقضايا العربية المحقّة. هذا التحرك كان ضرورياً بعد فترة الوصاية السورية التي تجاوزت عقدين من الزمن واعقبها فترة انقسام سياسي الى حدّ مقاطعة ثلث الوزراء للحكومة ومقاطعة اخرى بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وفراغ رئاسي استمر ٦ أشهر، والتي اظهرت لبنان بلداً معزولاً عن المجتمع الدولي. كما اقتضى ايضاً توثيق العلاقات مع الدول التي شاركت في قوات الطوارىء الدولية UNIFIL تنفيذاً للقرار ١٧٠١ منذ عام ٢٠٠٦ بالاضافة الى الدول التي ينتشر فيها اللبنانيون.

من هذا المنطلق،توالت زيارات الرئيس سليمان إلى عواصم القرار والصداقة والتعاون، شرقاً وغرباً، وقد حرص خلالها، سواء في الشكل أو في المضمون، على ابراز التعاطي المتوازن من دولة إلى دولة مع لبنان ورئيسه، في اطار خلق شبكة اتصال وامان دبلوماسي مع كبار المسؤولين في العالم.

يؤكد الرئيس سليمان على تمسك لبنان بعلاقاته الوطيدة مع المجتمع الدولي وعلى دوره كعضو مؤسس وفاعل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولبنان من هذا المنطلق يلتزم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عامة وتلك المتعلقة بقضايا المنطقة وبلبنان بشكل خاص وفي مقدمها القرار المتعلق بمهمة قوات حفظ السلام في الجنوب، والقرار المتعلق بالمحكمة الخاصة بلبنان. ويأمل الرئيس سليمان أن يُصار إلى تطبيق هذه القرارات على الجميع بدون أية ازدواجية في المعايير.

دور رئيسي لعبه لبنان على الساحة الدولية من خلال مشاركته في المؤتمرات الدولية والعربية في عامي ٢٠١٠. و٢٠١١ انتخب لبنان كعضو غير دائم في مجلس الامن وترأس هذا المجلس مرتين لمدة شهر كل مرة. كما شارك في مؤتمرات قمة الدول الفرنكوفونية وانتخب الرئيس سليمان نائباً لرئيس القمة لمدة سنتين واستقبل على ارضه الالعاب الفرنكفونية رقم ٦

كذلك شارك في مؤتمر دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والاتحاد من اجل المتوسط أميركا الجنوبية _ الدول العربية التي انعقدت في ليما عاصمة وقمة البيرو حيث اشترك فخامة الرئيس مع رئيس البيرو في ترأس القمة بصفته رئيساً للمجموعة العربية المشاركة. من على هذا المنبر طرح فخامته على المجتمعين مجموعة مقترحات تساعد في تطوير أعمال القمة وتعزيز الروابط الإقتصادية والمالية فيما بين المجموعتين الأميركية الجنوبية والعربية، كاقتراح انشاء مصرف استثمار كبير يُرسمل باشتراك الصناديق السيادية في المنطقتين والمصارف الكبرى والمؤسسات المالية فيهما.

واقتراح وضع كامل إمكانات لبنان بتصرّف تطوير فكرة «مجموعة التنسيق التنفيذيّة» لدول اميركا الجنوبية والدول العربية وتحويلها إلى أمانة عامة يكون لبنان مركزها الرئيسي، ويساهم بالتعاون مع جميع الأطراف المعنيّة من أجل تحقيق مقاصدها وأهدافها.

موقع لبنان الدولي في بعده الروحي والاجتماعي كرسته الزيارة التاريخية لقداسة البابا بنيديكتوس السادس عشر إلى لبنان في الفترة ١٤ _ ١٦ أيلول ٢٠١٢، حيث أن قداسته قد أختار « بلد الرسالة» لبنان ليوقّع على أرضه الارشاد الرسولي الموجّه إلى مسيحي الشرق، الأمر الذي يؤكد دور لبنان الرائد في محيطه، ورسالته الانسانية كمركز لحوار الحضارات والأديان، ونموذج للديمقراطية الميثاقية التي تتشارك فيها كافة مكونات المجتمع ليس بالنظر إلى أعدادها بل إلى قدراتها الحضارية ومساهماتها الفكرية والوطنية والقومية والانسانية، وخاصةً منها المكوّن المسيحي المتجذّر في الأرض العربية منذ أكثر من ألفّي سنة متتالية ـ على مدى ثلاثة أيام اجتمع لبنان بمسؤوليه ومفكريه ورجالاته وكافة مكونات شعبه للترحيب بقداسة الحبر الأعظم والاستماع لكلماته وتوجيهاته، وقد ترك صدق هذه المشاعر أبلغ الأثر في نفس قداسته، فعبّر عن سعادته وغبطته باتصالات ورسائل بعث بها إلى فخامة الرئيس، كما أكدها مجدداً عندما استقبل فخامة الرئيس في مكتبه في الفاتيكان. لقد رأى فخامة الرئيس أن في زيارة الحبر الأعظم تأكيدٌ على مدى أهميّة الوجود المشترك المسيحي والمسلم، في آن ، من أجل الحفاظ على دعوة لبنان التاريخيّة، خصوصاً في خضمّ التحوّلات والتحديات الكبرى، التي تطاول عالمنا العربي، والتي تفرض علينا جميعاً توضيح الرؤى، وتوحيد الصفوف، وشبك الأيادي، من أجل المساهمة في بناء مجتمع قائم على الحريّة والعدالة والمساواة .

إطلالة جديدة توفّرت للبنان على الساحة الدولية من خلال المشاركة الأخيرة لفخامة الرئيس في أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستون، حيث تضمّن خطاب فخامته لهذه المناسبة آراء وأفكار سياسية وإنسانية توازي بأهميتها مشاركات رجال فكر لبنانيين في وضع مواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومساهماتهم في صياغة شرعة حقوق الإنسان. رأى فخامة الرئيس إنّ إدارة التنوّع وبناء ثقافة العدالة والسلام والعيش المشترك بين الثقافات والحضارات والأديان تتطلّب منا جميعاً العمل منذ الآن على الأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: تطوير الأنظمة السياسيّة والماليّة والاجتماعيّة التي ترعى شؤون الناس والدول لجعلها أكثر إنسانيّة وملاءمة للتنوّع، وخصوصاً النظام الديموقراطي، بما يكفل إشراك المكوّنات البشريّة في كافة الدول، بما في ذلك الأقليّات في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن نسبها أو قدرتها العدديّة، بل بالاعتماد على تراثها الحضاري. ثانياً: اعتبار الحفاظ على الوجود الحرّ والفاعل للأقليّات في العالم، وما تمثّله من حضارة وخصوصيّة، مسؤوليّة دوليّة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مهد الديانات السماويّة التي عاشت شعوبها قروناً من الحياة المشتركة وبنت حضارات أغنت تاريخ البشريّة بالثقافة وبمعاني التسامح والخير والمحبّة. مسؤوليّة لا ترتكز إلى تقاسم المصالح الدوليّة في هذه البقعة من العالم، ولا تأخذ هذه المجموعات في حساب هذه المصالح، بل تأخذ مصلحة كلّ من هذه الأقليّات في أن تعيش قضايا أمّتها في كونها جزءاً أساسيّاً من نسيج هذه الأمّة.

ثالثاً: تكثيف الجهد القائم لإصلاح وتطوير هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة بالتلاؤم مع التطوّر الحاصل لاستعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدوليّة ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وازدواجية معايير وذلك كبديل من منطق

القـوّة المشـروعة الـذي قـد تلجـأ إليـه الشـعوب التي تقـع بلـدانها ضـحيّة العـدوان والاحـتلال في غيـاب المرجعيّـة الدوليّة القادرة والضامنة.

كمـا على المسـتوى الـدولي، كـذلك على السـاحة الإقليميـة حيـث أطـل لبنـان مـن على منبر القمـة العربيـة الافريقيـة الثالثـة التي أنعقـدت في الكويـت تحـت عنـوان « شـركاء في التنميـة والاسـتثمار»، وفيهـا طـرح فخامـة الـرئيس إشـكالية تحفيـز النمـو الاقتصـادي وتحسـين معدلاتـه، كمـدخل لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وتـوفير الإسـتقرار والهنـاء الـذي تتـوق إليـه الشـعوب، وهـو دعـا القمـة مـن هـذا المنطلـق للتـداول حـول كيفيـة الـربط بـين فـرص الاسـتثمار في القـارة الافريقيـة، وتـوفّر الأمـوال الاسـتثمارية بصـورة خاصـة لـدى الـدول العربيـة، وعلى رأسـها دول منطقـة الخليـج. لقـد تـم اختيـار لبنـان مـن بـين الـدول المشـاركة لتكـون لـه الكلمـة الختاميـة في هـذه القمـة، إلا أن فخامـة الـرئيس قـرر اختصـار فتـرة مشـاركته والعـودة فـوراً إلى لبنـان في أعقـاب الهجـوم الإرهـابي المـزدوج الـذي طـاول مقـر السـفارة الإيرانية في بيروت .

العلاقات اللبنانية __ السورية

التزم الـرئيس سـليمان منـذ انتخابـه إعـادة العلاقـات اللبنانيـة__ السـورية إلى مسـارها الصـحيح. وفي هـذا الاطـار، وتحقيقـاً للأهـداف التي حـددها الرئيسـان ميشـال سـليمان وبشـار الأسـد في محادثاتهمـا بتـاريخ ١٣ آب ٢٠٠٨ وفي البيـان اللبنـاني السـوري المشـترك تـم الاتفـاق على إقامـة علاقـات دبلوماسـية بـين الجمهوريـة اللبنانيـة والجمهوريـة العربيـة السـورية على مسـتوى السـفراء. وللمـرة الأولى في تـاريخ البلـدين، اصـبح للبنـان سـفارة في دمشـق ولسـوريا سـفارة في بيروت نتيجـة هـذه القمـة. وقـد اتفـق على اتخـاذ الخطـوات الأوليـة لعمليـة ترسـيم الحـدود بـين الـدولتين، مـع التأكيـد على لبنانيـة مـزارع شـبعا وتكثيـف عمليـة التحقـق والبحـث عـن المفقـودين اللبنـانيين خـلال فتـرة الوجـود السوري في لبنان، ومراجعة الاتفاقات اللبنانية السورية.

وفي اطـار الاحـداث التي تجـري في سـوريا يشـدد الـرئيس سـليمان على اهميـة الاسـتقرار في البلـد الشـقيق وانعكاسـه الايجـابي على الوضـعين الاقتصـادي والامني في كـل مـن البلـدين، ويتمنى عـودة الامـور الى طبيعتهـا كي يـتم اسـتكمال المسـيرة الاصـلاحية وفـق الاولويـات الاساسـية ويأمـل فخامتـه في الا يحصـل أي تـدخل اجنبي عسـكري في الشـأن السوري، وان أي معالجة تحصل يجب أن تكون بالتنسيق مع سوريا وليس من خارجها.

وفي هـذا الإطـار رأس الـرئيس سـليمان عـدة اجتماعـات للمجلـس الأعلى للـدفاع لبحـث الوضـع الامني في الـبلاد بوجـه عـام وسـبل حمايـة وتعزيـز السـلم الاهلـي ومنـع نقـل وتهريـب السـلاح. كمـا بحـث الاجـراءات الهادفـة لمسـاعدة المواطنين السوريين الذين قدموا الى لبنان من جراء الاوضاع القائمة في بلادهم.

في اعقـاب ارتفـاع لهجـة الخطـاب السياسـي وتـوتر الأوضـاع في منطقـة الشـمال وفي مدينـة طـرابلس بالتحديـد، دعـا الـرئيس سـليمان إلى اجتمـاع لهيئـة الحـوار الـوطني انعقـد في القصـر الجمهـوري مدشـناً مرحلـة رابعـة مـن مراحـل الحـوار الـوطني، وقـد صـدر في نهايتـه « إعـلان بعبـدا» الـذي تضـمن في بنديـه الثـاني عشـر؛ تحييـد لبنـان عـن سياسـة المحـاور والصـراعات الإقليميّـة والدوليّـة وتجنيبـه الانعكاسـات السـلبيّة للتـوتّرات والأزمـات الإقليميّـة، وذلـك حرصـاً على مصـلحته العليـا ووحدتـه الوطنيّـة وسـلمه الأهلي، مـا عـدا مـا يتعلـق بواجـب إلتـزام قـرارات الشـرعيّة الدوليّـة والإجمـاع العربـي والقضـيّة الفلسـطينيّة المحقّـة، بمـا في ذلـك حـقّ اللاجئـين الفلسـطينيين في العـودة إلى أرضـهم وديـارهم وعـدم تـوطينهم. والثالـث عشـر؛ الحـرص على ضـبط الأوضـاع على طـول الحـدود اللبنانيّـة السـوريّة وعـدم السـماح بإقامـة منطقـة عازلـة في لبنـان وباسـتعمال لبنـان مقـرّاً أو ممـرّاً أو منطلقـاً لتهريـب السـلاح والمسـلحين، ويبقـى الحـقّ فـي التضـامن الإنسـاني والتعبيـر السياسـي والإعلامـي مكفـول تحـت سـقف الدسـتور والقـانون. بالاضـافة " الى البنـد السـابع عشـر الـذي قضـى باعتبـار « إعـلان بعبـدا» بيانـاً يلتزمـه جميـع الأطـراف وتبلّـغ نسـخة منـه إلى جامعـة الـدول العربيّـة ومنظمـة الامـم المتحـدة، وفي هـذا الاطـار يشـار إلى أن كـل مـن الجامعـة العربيـة والأمـم المتحـدة قـد رحبتـا كـل الترحيـب وأثنتـا على الجهـود لـدعم الاسـتقرار. كمـا شـدد الاعـلان على اعتبـار الاسـتراتيجة الدفاعيـة الموضـوع الاساسـي في جلسـات الحـوار اللاحقـة، كمـا اعتمـد اعـلان بعبـدا كمرجعيـة لـدى بعـض الـدول الكبرى.

عبّر فخامـة الـرئيس مـراراً وتكـراراً عـن حرصـه الشـديد على تجنيـب لبنـان أيّ تـداعيات سـلبيّة ممكنـة للأزمـة القائمـة في سـوريا، وهـو أعـرب، في مواقفـه الداخليـة وفي مشـاوراته الخارجيـة مـع رؤسـاء الـدول ومسـؤوليها، عـن أملـه في أن يـتمكّن السـوريون مـن التحـاور والتوافـق على حلـول سياسـيّة متكاملـة، بعيـداً مـن العنـف المتمـادي ومـن مخـاطر الشـرذمة والتطـرّف والتـدخّل العسـكري الأجنبي. من هنـا جـاء تأكيـد فخامتـه على أهميـة اتبـاع السياسـة التي اقرتهـا الحكومـة وهيئـة الحـوار الـوطني في « اعـلان بعبـدا» ، والقاضـية بالحيـاد عـن صـراعات الآخـرين وعـدم التـدخل في شـؤونهم الداخلية،وإشـارته الى أن هـذا الحيـاد مطلـوب أيضـاً مـن كـل شـرائح المجتمـع اللبنـاني. ومـع تشـديده أن واجبنـا لا يقتصـر فقـط على عـدم ارسـال سـلاح او مسـلحين لـدعم اي جهـة او طـرف مـن أطـراف الصـراع في سـوريا،

فإنه يدعو إلى أن تصب المواقف السياسية والإعلامية في خانة الدعوة الى الحوار ووقف العنف والتركيز على الحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين وكان فخامته قد شجب اللجوء إلى العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية في إطار إدانته للتفجير الذي أودى بحياة أربعة من كبار المسؤولين الأمنيين في دمشق. اعتذر لبنان انسجاماً مع سياسة الحياد والنأي بالنفس عن المشاركة في اللقاء التشاوري حول سوريا الذي دعت إليه طهران للدول المحيطة بسوريا. ومن منطلق التحييد ايضاً لم يوافق لبنان على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية كما لم يقبل الرئيس لقاء رموز المعارضة السورية ان في لبنان وان على هامش اجتماعات القمة العربية. كما ان لبنان لم يشارك في الاجتماعات التي عقدت لدعم سوريا او لدعم المعارضة سوى مشاركته في تحالف الدول لمحاربة الارهاب.

طالب فخامة الرئيس، من جهة أخرى، بوجوب احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ومواطنيه، وهو عبّر عن رفضه لأي اعتداء يقع على الأرض اللبنانية أو على المواطنين اللبنانيين وممتلكاتهم في المناطق المحاذية للحدود السورية، كما استنكر السيناريو المرعب والمخيف الذي تكشّف بعد توقيف الوزير السابق ميشال سماحة، وما انطوى عليه من تحضيرات لتفجير الوضع وإحداث فتنة وجعل اللبنانيين يدفعون مرة اخرى الثمن من أرواحهم ودمائهم وأرزاقهم. وقد طالب في احدى تصريحاته توضيحاً من الرئيس السوري بشار الاسد عن دور الاجهزة السورية في هذه العملية سياسياً ولوجستياً، رافضاً دعوات البعض ان يبادر هو الى الاتصال بالرئيس السوري.

شكّلت الأحداث الدامية الدائرة على الأراضي السورية محور اهتمام مكّثف لدى فخامة الرئيس أولاً؛ لأنها بلد شقيق وجار تربطه بلبنان علاقات أخوية وتاريخية، وثانياً؛ لأن حجم الأحداث ونتائجها الكارثية سوف تستتبع انعكاسات سلبية على لبنان على كافة المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية إذا لم يتم تداركها ومعالجتها بحكمة وروية، ومن منطلقات وطنية لبنانية صرفة بعيداً عن كل تحيّز أو مسايرة. لقد انطلقت العلاقات اللبنانية ــ السورية خلال هذه المرحلة من المسلمات التالية:

** الـدعوة لإيجـاد حـلّ سياسـي متوافـق عليـه للأزمـة السـوريّة يحفـظ وحـدة سـوريا وحقـوق أبنائهـا وجميـع مكوّنـات شـعبها وحريّـاتهم الأساسـيّة، والـذي مـن شـأنه أن يسـمح للاجئـين بـالعودة الآمنـة والكريمـة إلى بلادهـم في أسـرع الآجال.

** رفـض حصـول الضـربة العسـكرية لسـوريا، والتركيـز على عـدم جـواز التـدخل العسـكري الاجنبي فيهـا. ومطالبـة الأطـراف الخارجيـة تالياً، بتحييـد لبنـان وعـدم اسـتخدامه كطريـق أو ممـر لهـا، ومطالبـة الأطـراف الداخليـة ألا تبـدي أي ردة فعل في حال حصولها .

** رفـض الانتقـادات التي تظهـر بـين الفينـة والفينـة للتوجهـات السياسـية اللبنانيـة بأعتبارهـا سياسـة لا يُقررهـا إلا اللبنانيون وليس لأحد أن ينتقدها.

** رفـض التعـديات السـورية على الأراضـي اللبنانيـة مـن أي جهـة أتـت وصـولاً إلى تسـليم الممثـل الشخصـي للأمـين العـام للأمـم المتحـدة في لبنـان مـذكرة بالخروقـات والاعتـداءات ضـد الأراضـي اللبنانيـة مـن كافـة الأطـراف المتصـارعة في سـوريا لرفعهـا إلى الأمـين العـام للأمـم المتحـدة لتوزيعهـا بوصـفها رسـالة رسـمية الى مجلـس الأمـن. كمـا تـم تسـليم نسخة مشابهة إلى مندوب جامعة الدول العربية في لبنان.

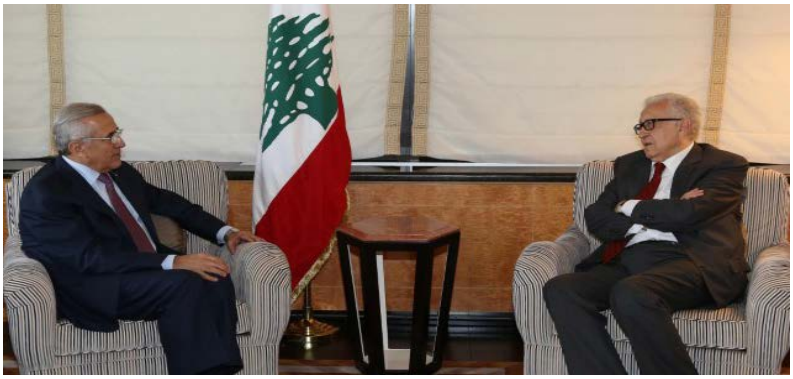

النشاطات الدبلوماسية والدولية

استطاع الرئيس سليمان من خلال نشاطاته الدبلوماسية الكثيفة أن يُظّهر صورة لبنان الحضاري والمسالم، بلد الثقافةوالابداع، مبدداً الصورة الخاطئة والمجحفة، التي تكوّنت في الإعلام عن لبنان، كساحة معارك ونزاعات لا نهاية لها، ومعيداً الى الواجهة موقع لبنان كجسر تواصل بين الشرق والغرب اعتلى الرئيس المنابر الدولية لشرح القضية اللبنانية وقضايا العرب المحقة، والعمل على تحقيق سيادة لبنان الكاملة، داعياً إلى التنوع والتعددية والى تكريس لبنان ــ الرسالة مركزاً دولياً لحوار الاديان والثقافات والحضارات كما فعل في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والقمم العربية، والقمم الفرنكوفونية، وقمة الاتحاد من أجل المتوسط، والقمة اللاتينية العربية، وقمة دول عدم الانحياز(المؤتمر الاسلامي).

إنصبّت جهود الرئيس سليمان على ضمان انتخاب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي للعامين ٢٠١٠ ــ ٢٠١١، في وجه المشككين بقدرته على رفع هذا التحدي، وهذا ما تحقّق بالفعل، وأصبح لبنان اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٠ احدى الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس رغم النصائح الداخلية والخارجية بعدم التورط في العضوية منعاً للاحراج لدى طرح الامور الصعبة. وقد شارك في جلسة لمجلس الأمن برئاسة تركيا بشأن ضمان تفعيل دور المجلس حيث كانت له مساهمة جوهرية في النقاش. كما حضر اجتماعين خاصين بالسودان والصومال وكانت له مداخلة ومواقف بهذين الموضوعين. وقد ترأس لبنان في مجلس الامن مرتين لمدة شهر في كل من عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ حيث ناقش مواضيع مهمة جداً في جلسات رفيعة المستوى.

توجّه الرئيس سليمان غرباً لكسب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للبنان، ولأنه يعتبر من صميم قناعاته، أن الدولة القوية يجب أن تكون مؤسساتها العسكرية والأمنية فاعلة وقادرة على صون الحدود

والأمـن، سـعى الـى تـأمين المسـاعدات للجـيش والقـوى المسـلحة مـن طـائرات ومروحيـات وزوارق حربيـة ودبابـات وذخائر وغيرها، فحصل من أكثر من دولة صديقة على التزامات في هذا المجال وهي تتحقق من دون أي تباطؤ.
كـذلك شـارك فخامـة الـرئيس في اجتماعـات الـدورة العاديـة السادسـة والسـتين للجمعيـة العموميـة للأمـم المتحـدة في نيويـورك مـن ١٩ إلى ٢٤/٩/٢٠١١ ، والقى كلمـة لبنـان فيهـا، كمـا تـرأس جلسـة لمجلـس الامـن الـدولي، حيـث تـولى لبنـان رئاسـة المجلـس للمـرة الثانيـة طيلـة شـهر ايلـول، وألقـى كلمـة تحـت عنـوان «الديبلوماسـية الوقائيـة» وهـو الموضـوع الـذي سـبق للبنـان أن أقتـرح على المجلـس مناقشـته. خـلال تواجـده في مقـر الأمـم المتحـدة كـان لفخامتـه برنامجاً حافلاً باللقاءات التي شملت عدداً وافراً من رؤساء الوفود المشاركة.

لقـد اسـتكمل فخامـة الـرئيس بحـث العديـد مـن الملفـات الدبلوماسـية ذات الطـابع الـدولي خـلال اسـتقباله للأمـين العـام للأمـم المتحـدة السـيد بـان كـي مـون في القصـر الجمهـوري في بعبـدا، فأكـد فخامتـه تمسـك لبنـان بقـوات اليونيفيـل وبـدورها في الجنـوب، والتـزام لبنـان القـرارات الدوليـة بمـا فيهـا القـرار ١٧٠١ المتعلـق بالمحكمـة الخاصـة بلبنان، وقد أسفرت المعالجات عن تأمين التمويل اللازم للمحكمة كما تمديد تفويضها لثلاث سنوات جديدة على الصـعيد الإقليمي أعـرب فخامـة الـرئيس للأمـين العـام عـن تطلـع لبنـان إلى تغليـب منطـق الحـوار بعيـداً عـن العنـف لمعالجـة الأحـداث في العـالم العربـي، وتمسـكه بالمبـادرة العربيـة للسـلام ورفضـه أي حـل يفضـي إلى تـوطين الفلسـطينيين في لبنـان، مشـيراً إلى اعتقـاده بـأن مصـداقية المجتمـع الـدولي تقضـي بتطبيـق قـرارات مجلـس الأمـن بـدون ازدواجيـة في المعـايير، وبـالأخص تلـك المتعلقـة بقضـية الحـق والعدالة في فلسطين وفي الشرق الأوسط .

كمـا كانـت الحـال في فتـرة تـرأس لبنـان الفتـرة التي يـرأس فيهـا لبنـان مجلـس وزراء الخارجيـة العـرب في إطـار جامعـة الـدول العربيـة، فقـد أكـد فخامـة الـرئيس أن هـذا الموضـوع سـوف يكـون محـل متابعـة واطـلاع دائمـين مـن قبلـه بهـدف ضـمان حيـاد لبنـان واسـتقلال موقفـه، وتجسـيد وتكـريس سياسـته بالنـأي بـالنفس والإلتـزام بالموقف الحيادي سياسياً والمسؤول انسانياً.

شـكّلت زيـارة قداسـة البابـا بينيـدكتوس السـادس عشـر ذروة النشـاط الدبلوماسـي الـدولي في النصـف الثـاني مـن العـام ٢٠١٢، لكّـن هـذا النشـاط قـد شـهد حركـة مكثّفـة باتجـاه القصـر الجمهـوري في المرحلـة التي تلـت اغتيـال اللـواء الشـهيد وسـام الحسـن رئيس فـرع المعلومـات في قـوى الأمـن الـداخلي، وكـان في طليعتهـا الزيـارة السـريعة التي خصصـها الـرئيس الفرنسـي فرنسـوا هولانـد للقـاء فخامـة الـرئيس والتي أعـرب لـه خلالهـا عـن تضـامنه أمـام الظـروف الحرجـة للمنطقـة وللبنـان بعـد العـدوان الجبـان على رجـل اسـتثنائي كـاللواء الحسـن، وعـن وقـوف فرنسـا الـدائم الى جانـب لبنـان للمحافظـة على اسـتقراره واسـتقلاله وسـلامته ووحـدة اراضـيه. كمـا اسـتقبل فخامـة الـرئيس للغايـة

ذاتها المفوضية العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والممثل الخاص للأمين العام للأُمم المحدة، وتلقى سيلاً من الاتصالات أبرزها

من ملكة بريطانيا والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والإدارة الأميركية. أجمعت المواقف الدولية على تأكيد سيادة واستقلال لبنان ، وعدم التدخّل في شؤونه الداخلية، كما ثمّنت عالياً مواقف فخامة الرئيس خاصةً لجهة سياسة النأي بالنفس ، ولجهة حرصه على تجنيب البلاد الدخول في أزمات سياسية قد تنتج عن أي فراغ حكومي محتمل.

ترأس فخامة الرئيس وفد الجانب العربي إلى القمة العربية __ الأميركية اللاتينية التي انعقدت في ليما عاصمة البيرو ،كما زار في اطار نشاطه الدبلوماسي الدولي، كل من فرنسا مع انطلاقة إدارة الرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا هولاند، وتركيا لبحث تطورات المحيط العربي وقضية المخطوفين اللبنانيين في سوريا، وايران للمشاركة بقمة حركة عدم الانحياز، وحاضرة الفاتيكان للمشاركة في حفل منح الرتبة الكاردينالية لغبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، واليونان في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. كما استقبل فخامته في القصر الجمهوري في بعبدا رئيس أرمينيا ، وتسلّم دعوة من بطريرك موسكو وكل روسيا لمنحه جائزة المؤسسة الدولية لوحدة الشعوب الارثوذكسية تعبيراً عن التقدير للدور الذي يقوم به الرئيس سليمان في الحفاظ علي وحدة لبنان وأمنه واستقراره ودعوته إلى الحوار الوطني بين القيادات اللبنانية. وكانت هذه الزيارة هي الثانية بعد الزيارة الرسمية الى روسيا التي تم خلالها تكريم الرئيس سليمان بمنحه دكتوراه فخرية من المعهد الوطني للعلاقات الدولية لمساهمته الفاعلة في تدعيم اسس السلام وتوطيد اوجه التعاون الدولي وعلاقات الصداقة بين الامم.

لعل أبرز ما ميّز النشاطات الدبلوماسية والدولية خلال هذه المرحلة كانت المساعي التي بذلها فخامة الرئيس لتأمين الدعم الدولي لقضية النازحين السوريين، وحشد الوسائل الكفيلة بمعالجة انعكاسات هذا الأزمة على الساحة الداخلية اللبنانية، فهو بالإضافة إلى المتابعة الداخلية لهذه الأزمةمع كافة المسؤولين في الدولة، قد أخذ على عاتقه ما يلي:

** استقبال سفراء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي ودعوة المجتمع الدولي من خلالهم إلى وعي خطورة العبء الذي بات يشكّله استمرار تدفق النازحين من سوريا إلى حد لم يعد بإمكان لبنان تحمّل تداعيات هذا الواقع. تمنى فخامة الرئيس على المجتمع الدولي أن يتجاوب مع أفكار ومقترحات سيقدمها لبنان في هذا المجال تتلخص بالتالي: ١- تقاسم الأعباء المادية والعددية مع لبنان. ٢- النظر في إمكان تطبيق معايير على الوافدين الجدد للتأكد من صفتهم كلاجئين. ٣- تحسين شروط وقدرات استيعاب النازحين داخل سوريا. ٤- حض الدول للإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه مؤتمر الكويت. ٥- تقديم مساعدة مباشرة للحكومة اللبنانية لتغطية نفقات الاستشفاء والتعليم.

** استقبال سفراء دول الاتحاد الأوروبي ووضعهم في صورة توجهات الدولة اللبنانية في شأن التعاطي مع موضوع النازحين.

** استقبال سفراء دول مجلس التعاون الخليجي ووضعهم في صورة الموقف الرسمي اللبناني من أجل أن تساعد الدولة القادرة في تقاسم الأعباء والأعداد.

** التحضير لتأسيس المجموعة الدولية لدعم لبنان بلقاءات متكررة مع جميع المعنيين على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وقد أسفرت هذه التحضيرات المكثّفة عن إطلاق «مجموعة الدعم الدولي من أجل لبنان» في اجتماع عقد في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٣ ضم إلى فخامة رئيس الجمهورية كل من الأمين العام للأمم المتحدة،ووزراء خارجية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمفوضية العليا للاتحاد الأوروبي، والامين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الدولي، ورئيسة فريق مجموعة الامم المتحدة الانمائي، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، والذي انتهى إلي خلاصات بالغة الأهمية. لقد وصف فخامة الرئيس هذا

الاجتماع الدولي في كنف أرفع شرعية دولية لدعم لبنان بأنه لم يكن امراً عادياً، ودعا كافة المعنيين وعي أهمية ما تحقق والعمل الدؤوب اليوم وفي المستقبل لمتابعة النتائج الباهرة التي حققها للبنان. وقد تلا هذا الاجتماع اجتماع آخر في الاليزيه في ٥ آذار ٢٠١٤ حضره الى جانب الرئيس سليمان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند كما حضر بالاضافة الى اعضاء المجموعة الدولية المذكورين اعلاه وزير خارجية كل من المانيا وايطاليا وممثل عن المملكة العربية السعودية وقد تم التأكيد على الخلاصات المشار اليها سابقاً.

** متابعة ظروف تطبيق خلاصات مجموعة الدعم الدولي للبنان مع الدول الصديقة التي تبنت عقد اجتماعات متخصصة يبحث كل منها أحد محاور هذه الخلاصات، فتابع مع ايطاليا محور دعم الجيش اللبناني والاجتماع الذي سوف يعقد لهذه الغاية في إيطاليا في الخامس عشر من شهر آذار ٢٠١٤. ولكن تم تأجيل هذا الاجتماع الى شهر حزيران من نفس العام. وتابع مع ألمانيا محور دعم لبنان فيما يتعلق بقضية النازحين السوريين وإمكانات تقاسم الأعداد والأعباء المترتبة عنها. كما تابع مع فرنسا محور دعم العملية السياسية في لبنان.

** زيارة المملكة العربية السعودية ولقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي قرر لاحقاً منح لبنان هبة مالية ضخمة قدرها ٣ مليارات دولار خُصصت لدعم بناء قدرات الجيش اللبناني بالتنسيق مع دولة فرنسا.

افتتح فخامة الرئيس، في مبادرة فريدة من نوعها، الزيارة الأولى لأول رئيس جمهورية لبناني إلى عمق القارة الإفريقية بعد أكثر من مئة عام من عمر الجالية اللبنانية في إفريقيا، وهو زار بعد توقف قصير في الجزائر كل من السنغال، غانا، الكوت ديفوار، ونيجيريا والتقى في كلٍ منها كبار المسؤولين. كان من أبرز نتائج هذه الزيارة

التي استمرت لمدة أسبوع أنها عززت آفاق التعاون المشترك مع دول غربي القارة الأفريقية حيث التواجد الكثيف للجاليات اللبنانية وحيث تعمل اسرائيل على تقليص نفوذ اللبنانيين في بعض بلداتها، واسفرت عن عقد مجموعة من الاتفاقات والتفاهمات تعزز التعاون المشترك بينها وبين لبنان، وبشكل خاص الاتفاق على فتح سفارة لكل من دولتي غانا والسنغال في لبنان، وإعادة افتتاح سفارة شاطىء العاج في بيروت.

القضايا العربية

عمل الرئيس في تحركه العربي، على تنقية الأجواء العربية وتعزيز العمل المشترك وتوثيق التضامن مع لبنان، داعياً إلى وحدة الموقف العربي، ومقترحاً وضع استراتيجية عربية شاملة في مواجهة المشروع الصهيوني العدائي، وهو اذ يذّكر دائماً بالتضحيات التي قدمها لبنان في سبيل قضايا العرب المحقة وفي طليعتها القضية الفلسطينية ، يرى وجوب العمل للضغط على اسرائيل لتنفيذ المبادرة العربية للسلام ضمن مهل محددة، مع الإحتفاظ بحق لبنان والشعوب في المقاومة كحق مشروع معترف به دولياً في وجه الإحتلال.

أكد فخامة الرئيس على التزام لبنان قضية الاعتراف بدولة فلسطين في الامم المتحدة واستعداده لوضع امكانياته في خدمتها، باعتبارها دولة كاملة الصلاحيات، وهو أثنى على التضامن العربي في مواجهة هذا الاستحقاق، وشدد على أن الديموقراطية لا تكون مكتملة الصورة والممارسة بوجود دولة لا تزال تغتصب أراضي الغير، وتضرب عرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وترفض مشاريع السلام، وتواصل بناء المستوطنات وتهويد المدن لتركيز كيانها العنصري وسط منطقة بدأت تتجه نحو الديموقراطية.

انطلاقاً من هذه المسلمات أتى دعم لبنان للمطالبة التي تقدّمت بها دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة سعياً لإكتساب صفة «دولة» غير عضو مراقبة، بعد أن تعذر استكمال آلية قبولها كدولة عضو بسبب الاجراءات الداخلية المعتمدة في مجلس الأمن لدى اصرار لبنان عبر وجوده كعضو غير دائم في مجلس الامن على طرح الطلب الفلسطيني ، مما اوجب احالته الى الجمعية العمومية والتصويت عليه. وبالفعل فقد تم اختيار فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة بغالبية ١٣٨ صوتاً، الأمر الذي اعتبره فخامة الرئيس انتصاراً للديمقراطية، ورأى أنه يفرض على اسرائيل أن تتبصّر جيداً بهذه الخطوة، وأن تقتنع بالمسار الديمقراطي وتنخرط بالعملية السلمية. وكان فخامة الرئيس قد دان الحرب المفتوحة التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة، وأعتبر أن العدوان الوحشي لم يعد غريباً عن السياسة الاسرائيلية التي لا تعتمد سوى لغة القتل والتدمير ، غير أبهة بالمدنيين الابرياء ، وضاربة عرض الحائط بالأعراف الإنسانية والمواثيق والقرارات الدولية. فلبنان وإن توافق أعضاء هيئة الحوار الوطني فيه على اعتماد « إعلان بعبدا » القاضي بتحييد لبنان عن صراعات الدول

المحيطة، إلا أن هذا الحياد لا ينطبق على الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي ولا على القرارات الدولية ولا تقديم المساعدة الانسانية اللاجئين السوريين الى لبنان.

في إطار التحرك الاقليمي عقد الرئيس سليمان وخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز والرئيس السوري بشار الأسد لقاء قمة في قصر بعبدابتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٠ ، حيث أجرى القادة مباحثات تناولت سبل تعزيز الوفاق الوطني والاستقرار الداخلي في لبنان وتحسين فرص النموّ الاقتصادي والاجتماعي، وتمّ تقديم كل الدعم للبنان ولرئيسه لما هو في مصلحة اللبنانيين ، وقد صدر بيان مشترك شامل بنتيجة المحادثات ، وقد كان هدف الملك عبدالله من هذا اللقاء ابعاد الانعكاسات السلبية للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان على لبنان وعلاقاته بسوريا والعلاقات العربية بشكل عام . وفي الوقت الذي يخشى فيه من تداعيات الاحداث التي تعصف ببعض الدول العربية ، وما يترافق معها من عنف واثارة مريبة للنعرات المذهبية والطائفية وزرع لبذور الفتنة ، فالرئيس سليمان يتابع سير المساعي الاصلاحية في هذه الدول، وهو يرى أننا مقبلون على مشهد ديموقراطي جديد لا مفر منه في العالم العربي، ولكنه يتمنى أن تأتي الديموقراطية بالأساليب السلمية من دون اراقة دماء كما ويتمنى لها الاستقرار والهناء باتجاه اقرار تشريعات وقوانين سبق للبنان أن اعتمدها منذ انشائه كدولة ، وفي أول إطلالة له من على منبر أول قمة عربية تعقد في بغداد بعد انطلاق الربيع العربي رأى الرئيس سليمان أن ما يهم لبنان في محيطه المباشر هو بروز ووجود أنظمة تحترم الديموقراطية المستنيرة بعيداً من التعصب الطائفي وتؤمن بالإصلاح وضرورة احترام الحريات وحقوق الانسان وتسمح بمشاركة الجميع في ادارة الشأن العام، وهذا يستدعي تطبيق الديموقراطية بصورة تسمح بالمحافظة على المكوّنات البشريّة المتنوّعة للعروبة. ويرى الرئيس سليمان أن لهذه المكوّنات، ومن بينها المكوّن المسيحي ، مساهمات جوهريّة في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربيّة وفي الدفاع عن قضيّة العرب الأولى ، قضيّة فلسطين وهي أعطت للعروبة معانٍ ومضامينٍ تتخطّى الطائفيّة والمذهبيّة الضيّقة، بحيث لا يعود من الجائز الحديث معها عن الأقليّات، بل عن العناصر المتنوّعة المكوّنة للذات العربيّة بمختلف أبعادها الحضاريّة والثقافيّة والفكريّة والعلميّة ويأمل الرئيس سليمان أن تبقى المعالجة ضمن الاطار العربي، وأن يفسح في المجال لجامعة الدول العربية باستعادة دورها القومي. وإذ يتمنى فخامة الرئيس للدول العربية أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تصل إلى الديمقراطيةالحقيقية، فهو يرى أن لبنان يعتمد هذه الديمقراطية، ويتمسك بتطبيق مبدأ تداول السلطة منذ استقلاله، وعندما تحقق الشعوب العربية ما تفتش عليه من ديمقراطية ومن تداول للسلطة، فإن فرصتنا في لبنان ستكون أكبر، وسننعم بالاستقرار الدائم عندما يتمتع جيراننا بالديمقراطية.

لـم يقتصـر نشـاط الـرئيس سـليمان على المتابعـة، انمـا واصـل اتصـالاته مـع الملـوك والأمـراء والرؤسـاء العـرب حيـث تنـاول في خلالهـا مـع كـل مـنهم الاوضـاع السـائدة على السـاحة العربيـة عمومـاً وفي دول مجلـس التعـاون الخليجي خصوصـاً مبـدياً أملـه في غـدٍ يسـوده الاسـتقرار والازدهـار والتنميـة على قاعـدة تفعيـل مقـررات قمـة الكويـت الاقتصادية العربية بما يحفظ للوطن العربي عزته وتطوره وسيادته واستقلاله وثرواته الطبيعية والبشرية.

وفي لقاء جمعه مع الرئيس الأميركي باراك اوباما توقف فخامة الرئيس عند المفاوضات التي تجري برعاية الولايات المتحدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول موضوع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وأمل أن تكون هذه المفاوضات خطوة في سياق المفاوضات الشاملة للوصول إلى حل عادل وشامل في الشرق الاوسط يرتكز إلى مرجعية مدريد وقرارات الامم المتحدة، وأيضاً على المبادرة العربية للسلام لان هذا الحل يؤثر على دول الجوار خاصة. وتمنى في مطلق الاحوال أن تتم العناية بأمن المنطقةالعربية المتنوعة ثقافياً وحضارياً، وهي مهد الديانات السماوية، وأن يتم اتخاذها كهدف استراتيجي للسلام في منطقة الشرق الأوسط وربما في العالم ، على أن تعتمد مقاربات شاملة ومتكاملة تعالج مختلف أوجه الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وتضمن مشاركة كل الدول المعنيّة كبديل من الحلول الثنائية والمنفردة حتى لا يأتي أيّ حلّ على حساب مصالحها العليا. فلبنان سيرفض بالتحديد، أي تسوية تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه ، بما يتعارض مع مندرجات الفقرة التنفيذيّة الرابعة من المبادرة العربيّة للسلام ومع مقدّمةدستوره وثوابت وفاقه الوطني. وفي ضوء الكلام عن مقترحات تتعلق بتعديل بعض بنود المبادرة العربية للسلام، شدد فخامة الرئيس على وجوب التمسّك بهذه المبادرة دون الحاجة إلى إدخال أية تعديلات عليها، لافتاً إلى أن أي تعديل مفترض يتطلب في مطلق الأحوال قراراً جديداً يعتمد من قبل القادة العرب على مستوى القمة: ومن اجل ذلك رفض البيان الصادر عن اجتماع الدوحة "قمة من اجل غزة" المنعقد في مطلع ٢٠٠٩ بسبب الاعتداء على غزة ومحاصرتها ان يسمى قمة عربية لان الحضور كان مقتصراً على ١٢ دولة فقط، كما تحفظ على البيان الختامي الذي قضى بتعليق المبادرة العربية للسلام، الامر الذي كان صائباً نظراً لاعادة التأكيد على المبادرة في القمة العربية الدورية في نفس العام بعد شهرين. يرى فخامة الرئيس أن الربيع العربي لن يحلّ اذا ما بقيت أم القضايا العربية في كبوتها، وأن السبيل الوحيد لتعزيز الديمقراطية الناشئة في البلدان العربية بفعل التحولات التاريخية التي تشهدها إنما يكمن في قيام تسوية للنزاع العربي ــ الإسرائيلي، وتحديداً القضية الفلسطينية في مختلف أبعادها، تكون مطابقة لقرارات الشرعية الدولية. وحفاظاً على ابقاء العلاقات الثنائية بين لبنان والولايات المتحدة شرح الرئيس سليمان لنظيره الاميركي ان من مصلحة لبنان اشراك كافة المكونات في الحكومة اللبنانية وبالتالي عدم استثناء حزب الله او غيره.

تحقيق السيادة الكاملة

استرجاع الأراضي اللبنانية

يتمسك رئيس الجمهورية بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ١٧٠١ بكامل مندرجاته، ويشدد على ضرورة أن تبسط الدولة سلطتها على أراضيها كافة، تحقيقاً للسيادة الكاملة، وذلك باسترجاع كل الأراضي المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر بكل الطرق المتاحة والمشروعة.

ويحرص الرئيس على أن يوظف لبنان في مواجهة العدو الاسرائيلي، كل طاقاته مستفيداً من قدرات شعبه وجيشه ومقاومته في اطار استراتيجية دفاعية في التصدي للتهديدات والاعتداءات الاسرائيلية، وفي تحرير ما تبقى من أرضه الغالية ، إضافة للدفاع بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة عن ثروة لبنان النفطية في مياهه وضمن كامل منطقته الاقتصادية الخالصة المكرسة قانوناً وفقاً للمستندات الرسمية التي اودعت الامم المتحدة وفقاً للأصول.

وفي هذا الاطار يسعى الرئيس إلى تحصين الوحدة الوطنية ومحاربة الارهاب وتفكيك شبكات التجسس واقامةشبكة امان سياسية ودبلوماسية على الصعيدين الاقليمي والدولي هذا وقد قامت اجهزة الامن بتوحيد جهودها واكتشاف العديد من شبكات التجسس التي تعمل لصالح العدو وخلايا الارهاب الأمر الذي ادى الى توجيه ضربة كبيرة لاسرائيل وداعش وحماية لبنان. في هذا المجال حرص الرئيس على متابعة الحوادث التي تعرضت لها قوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان بين الحين والاخر، وسهر على متابعة التحقيقات حتى الوصول إلى كشف الفاعلين وتقديهم للمحاسبة. وهو يزور منطقة الجنوب دورياً ويتفقد قوات اليونيفيل ووحدات الجيش العاملة هناك ويعبّر عن دعمه ومساندته لهم وللمهام التي يقومون بها من أجل حماية استقرار لبنان وأمنه براً وبحراً. وقد كان اول رئيس جمهورية يزور قوات الطوارىء في الناقورة عام ٢٠٠٨ بعد ٣٠ عاماً من وجودهم في لبنان

وقد ردّ فخامته على تهديدات رئيس وزراء إسرائيل بالتأكيد على أن لبنان دولة عمرها آلاف السنين وهي متجذرة في التاريخ، وهو على رغم عدم وجود دعم عسكري ومالي مشابه للدعم الذي تحصل عليه اسرائيل، إلا أنه البلد الوحيد الذي الحق هزيمة عسكرية بها لا تزال تعاني من تداعياتها، وأن لبنان بتركيبته المتنوّعة ونظامه التعددي نقيض كامل لنظام اسرائيل العنصري، النظام الذي قد لا يجد له مكاناً بين انظمة العالم التي بدأت بفعل العولمة تتجه نحو التعددية والتنوّع التي هي ركيزة النظام اللبناني.

يتابع فخامة الرئيس يومياً وبالتفصيل كل ما من شأنه المس بالسيادة اللبنانية من قريب أو بعيد، ويوجّه السلطات المعنيّة لاتخاذ الاجراءات الردعية المناسبة تجاهها هذا وتنفيذاً لهذه التوجيهات تصدى الجيش اللبناني بالنيران للجيش الاسرائيلي عندما حاول خرق الحدود الدولية في العديسة لقطع شجرة داخل الاراضي اللبنانية في ٣ آب ٢٠١٠ وقد سقط للعدو ضابطاً ورتيباً وقد سارع الرئيس سليمان الى الجبهة صباح اليوم التالي لتهنئة الجيش وقد رفع الصوت عالياً من موقع الاشتباك. كما كلّف وزير الخارجية والمغتربين تقديم شكوى عاجلة إلى الأمم المتحدة حول تمادي إسرائيل في خروقاتها الجوية فوق الأراضي اللبنانية. كما طلب التوسّع في التحقيقات الجارية حول تسلل العدو الإسرائيلي إلى منطقة اللبونة الجنوبية وتكوين ملف كامل حول تفاصيله تمهيداً لضمه إلى الشكوى اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي. كذلك طلب تقديم شكوى أُخرى عاجلة ضد إسرائيل لقيامها بقصف منطقة الناعمة جنوب بيروت . أعتبر فخامة الرئيس أن مثل هذه الخروقات لا تخرج عن النمط الإسرائيلي المتبع بتكرار اعتداءاتها ضد لبنان واستمرار خرق القرارات الدولية، لا سيما منها القرار ١٧٠١، الأمر الذي يحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن ردعها عن الاعتداء على الدول المحيطة وسيادتها . وكان فخامة الرئيس قد دان الاعتداءات الإسرائيلية المجرمة على مواقع مدنية وعسكرية في سوريا، واستباحت الأجواء اللبنانية لتنفيذها، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ التدابير الصارمة بحقها لثنيها عن سياسة العدوان والزامها احترام سيادة الدول والاتصياع للقرارات الدولية ذات الصلة.

رفض فخامة الرئيس أيضاً التعدي على السيادة اللبنانية في المناطق اللبنانية الشمالية والشرقية أياً كانت الجهة مصدر هذا التعدي: فهو نددد بالقصف المروحي السوري الذي طاول بلدة عرسال معتبراً أنه يتعارض مع المعاهدات التي ترعى العلاقات بين البلدين ومع المواثيق الدولية ، ومعلناً حق لبنان في اتخاذ التدابير الكفيلة بالدفاع عن سيادته بما في ذلك تقديم شكوى إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة. وحين تصدت مضادات الجيش اللبناني للطائرات السورية التي كانت تغير على منطقة عرسال داخل الأراضي اللبنانية طلب فخامته من الجيش مواصلة الجهد لضبط الأوضاع على الحدود وفقاً لما تقتضيه القوانين المرعية والسياسة العامة للدولة. كذلك وجّه فخامة الرئيس بملاحقة مطلقي الصواريخ على منطقتي بعلبك والهرمل وطلب إلى قيادة الجيش اعتلام مصدر هذه الصواريخ ومعالجتها بالوسائل المناسبة . لقد عمد فخامة الرئيس، بالنظر إلى تكرار هذه الخروقات والاعتداءات من قبل كافة الأطراف المتصارعة في سوريا في أكثر من منطقة حدودية في شمال لبنان وفي البقاع الشمالي، إلى طلب إعداد مذكرة تفصيلية بها سلمّها شخصياً إلى الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ولمندوب جامعة الدول العربية في لبنان.

دان فخامة الرئيس من جهة أخرى كافة أعمال التفجير الإرهابية التي رأى أنها تندرج في خانة إحداث الفتن والاضطربات إذ هي طالت الساحة اللبنانية في بيروت، وطرابلس، والضاحية الجنوبية، وأودت بحياة الوزير السابق محمد شطح وعدد من المواطنين الأبرياء وخلقت جرحى ودمار وخسائر فادحة وقد صنفت الصواريخ التي اطلقت على القصر الجمهوري ليل اول آب ٢٠١٣ بعد خطاب الرئيس في عيد الجيش، والمتفجرات المتنقلة بين الضاحية والهرمل وطرابلس وبيروت صيف ٢٠١٣ انها بدلاً عن ضائع عن متفجرات ميشال سماحة الذي اوقف عام ٢٠١٢ اثناء ادخالها الى لبنان لتخريب السلم الاهلي. و اعتبر فخامته أن هذه الأحداث تذكّر اللبنانيين بصفحات سوداء يريدون محوها من ذاكرتهم، وهو ترأس لمعالجتها اجتماعات متواصلة شملت المجلس الأعلى للدفاع وكافة المعنيين، وطلب إلى الأجهزةالقضائية والأمنية المختصة تكثيف تحرياتها من أجل كشف الفاعلين وإحالتهم إلى القضاء المختص، كما نوّه بنجاح القوى الأمنية، كنتيجة لما بذلته من جهود مكثّفة، في كشف عدد من السيارات المفخخة قبل أن يتمكّن معدوها من تحقيق مأربهم المشبوهة . أثر هذه التفجيرات والأحداث الأمنية في البلاد توجّه فخامة الرئيس شخصياً برسالة مباشرة إلى اللبنانيين دعا فيها الجميع إلى وقفة شجاعة وقرار وطني مسؤول ينأى عن المصالح الخارجية والإقليمية، ويأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية الداخلية، والالتقاء ضمن حكومة جامعة وحول طاولة هيئة الحوار الوطني من دون شروط مسبقة لدرء المخاطر التي تهدد الوطن واستباحة إراقة الدم بلا تمييز.وقد مارس دوره كقائد اعلى للقوى المسلحة عبر استدعاء قادة القوى افرادياً أو جماعياً للاطلاع على التطورات والتحضيرات وتزويدهم بالتوجيهات المناسبة واعطائهم الاوامر المباشرة اثناء الاشتبكات كما حصل لدى الاعتداء الاسرائيلي في العديسة واعتداء احمد الاسير على عناصر الجيش وحوادث عرسال. واظب رئيس الجمهورية على زيارة الوحدات المنتشرة في الجنوب وفي المناطق الساخنة وزيارة قادة الاجهزة في المناسبات. ومن اجل اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية كثف اجتماعات المجلس الاعلى للدفاع وقد بادر في اجتماع مجلس الوزراء نهاية عام ٢٠١٣ على اثر ادلاء وزير

الـدفاع فـايز غصـن بمعلومـات عـن وجـود كثيـف للقاعـدة في لبنـان، على دعـوة مجلـس الاعلى للاجتمـاع في صـباح اليـوم التـالي للاطـلاع مـن قـادة الاجهـزة على المعلومـات بحضـور وزيـري الـدفاع والداخليـة وقـد افـادوا جمـيعهم ان الامـر غيـر صـحيح ومـن بيـنهم كـان اللـواء عبـاس ابـراهيم مـدير عـام الامـن العـام وقـد تـم تـوجيههم لرصـد التحركـات واتخاذ الاجراءات الاستباقية لتدارك المخاطر.

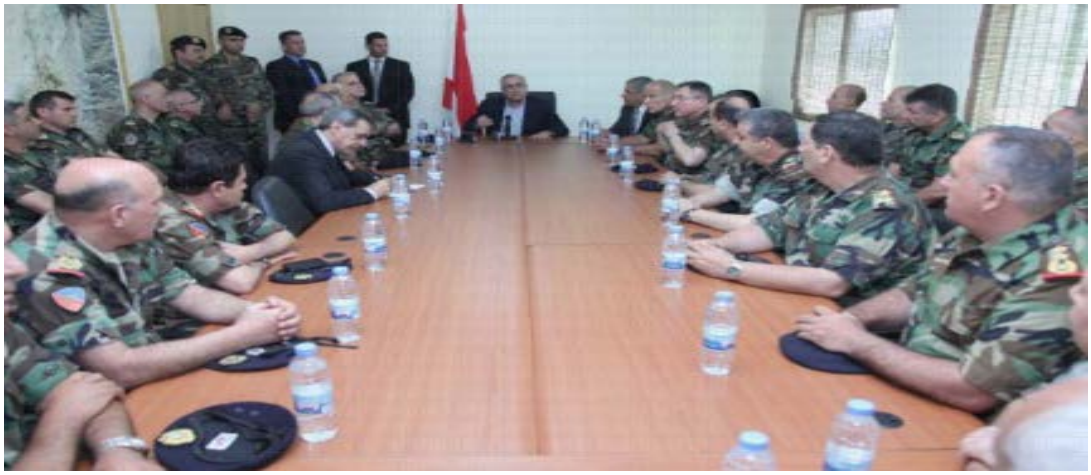

الاستراتيجية الوطنية الدفاعية

يشـرف رئـيس الجمهوريـة ،كـرئيس لهيئـة الحـوار الـوطني وكقائـد أعلى للقـوات المسـلحة، على وضـع الاسـتراتيجية الوطنيـة الدفاعيـة مـن أجـل حمايـة الوطن،والتوافـق عليهـا مـن قبـل أطـراف الحـوار. وقـد عقـدت هيئـة الحـوار برئاسـة فخامـة الـرئيس جلسـات عـدة، منـذ توليـه سـدة الرئاسـة، وهـو دعـا إليها بتـاريخ ١٦ أيلـول ٢٠٠٨، انسـجاماً مـع مـا نـص عليـه اتفـاق الدوحـة،وتحقيقاً لإيمانـه بالتواصل بين شركاء الوطن الواحد.

كمـا دعـا إليها مجـدداً بعـد تشـكيل الحكومـة، وعقـد اول اجتمـاع لهيئـة الحـوار الـوطني بتـاريخ ٩ آذار ٢٠١٠ بصـيغتها الجديـدة لاسـتكمال مـا تـم بحثـه سـابقاً ـ تجـدر الإشـارة إلى أن الـرئيس سـليمان حـرص على عقـد احـد اجتماعـات هيئـة الحـوار الـوطني في المقـر الصـيفي لرئاسـة الجمهوريـة في قصـر بيـت الـدين بتـاريخ ١٩ آب ٢٠١٠ـ وقـد دعـا فخامتـه لتسـليح الجـيش اللبنـاني، بعيـد تصـديه البطـولي للعدوانيـة الاسـرائيلية في « عديسـة » في جنـوب لبنـان مـدعوماً بجهوزيـة المقاومـة اسـتعداداً للتـدخل بنـاء على طلـب الجـيش وتحـت امرتـه واحتضـان الشـعب ممـا يؤسـس لاسـتراتيجية دفاعيـة وطنيـة متكاملـة تعتمـد على مجمـل القـدرات. إلا أن الظـروف الداخليـة والإقليميـة قـد ادت

الى انقطاع مؤقت لاجتماعات هيئة الحوار ولكن الرئيس سليمان استمّر بعقد اجتماعات ثنائية مع اطراف هيئة الحوار بهدف ترسيخ التهدئة والاستقرار وايجاد حلول للوضع القائم بالتفاهم والتوافق.

كما وأنه عقد سلسلة مشاورات استقبل خلالها كافة المرجعيات والقيادات اللبنانية تمهيداً لبلورة وتطوير أطر حواريّة مناسبة لحماية لبنان وتحصينه من المخاطر الداخليّة والخارجيّة ،وخلص في نهايتها إلى الافصاح عن مضمون المبادرة __ الصيغة التي كان سبق له وطرحها على طاولة الحوار والتي تتضمن الآتي:

أولاً: عدم العودة إلى مناقشة المواضيع التي أقرتها طاولة الحوار الأولى وأكدتها طاولة الحوار التي عقدت في بعبدا.

ثانياً: بحث الاستراتيجية الوطنية للدفاع وتناول موضوع السلاح من الزوايا الثلاث الآتية:

١__ تنفيذ القرارات المتعلقة بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها على قاعدة إنهائه في الخارج ومعالجته في الداخل.

٢__ تناول سلاح المقاومة والبحث ايجابياً في كيفية الإستفادة منه للدفاع عن لبنان.

٣__ نزع السلاح غير المندرج في الاستراتيجية الدفاعية والمنتشر في القرى والبلدات.

ومع اطلاقه لمرحلة الحوار الوطني الرابعة، بعد انقطاع لأكثر من ثمانية عشر شهراً، أجرى الرئيس سليمان تعديلاً على ترتيب نواحي البحث في موضوع الاستراتيجية الدفاعية مقدماً بحث موضوع سلاح المقاومة على سائر النواحي، وقد أضاف إليه فخامة الرئيس أسئلة تفصيلية من شأن مناقشتها والتوافق عليها أن تحدد لماذا سوف يستخدم هذا السلاح، وكيف سوف يتم استخدامه، ومتى؟ وأين؟ وتأكيداً على حرصه لقيادة جلسات الحوار إلى نتائج مفيدة.

وتسهيلاً لمناقشة استراتيجية الدفاع كان لابد من فك الاشتباك مع الوضع الامني السوري ولذلك تم اقرار اعلان بعبدا بالاجماع في ٢٠١٢/٦/١١ والذي قضى بتحييد لبنان واعطاء الاولوية لمناقشة الاستراتيجية في الجلسات اللاحقة.

تتويجاً للنقاشات والمداولات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية الدفاعية عرض فخامة الرئيس على هيئة الحوار الوطني في جلستها الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٠ ايلول ٢٠١٢ تصوراً استراتيجياً تضمن كل هواجس اللبنانيين في الأرض والمياه والحدود والاعتداءات، فصنّف المخاطر المحيقة بلبنان، ووضع المرتكزات الرئيسية لكيفية معالجة هذه الأخطار، وفي مقدمة هذه المرتكزات كيفية الاستفادة إيجاباً من سلاح المقاومة من خلال التوافق على الأطر والآليات المناسبة : لاستعماله، ولتحديد أمرته ، ولإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، بهدف دعمه في تنفيذ خططه العسكرية، مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الإحتلال. لقد اعتبر فخامة الرئيس أن هذا التصوّر الاستراتيجي ليس نهائياً وهو يكتسب أهميته بعد الانتهاء من مناقشة كافة مرتكزاته وبنوده والتوافق عليها،كما والتوافق على كافة الملاحق الضرورية التي تحدد الأطر والآليات التنفيذية المرتبطة به. رأى فخامة الرئيس أنه، في الإطار العملي، تؤكد عملية إرسال طائرة من دون طيار فوق أراضي العدو الاسرائيلي على مدى الحاجة إلى إقرار استراتيجية دفاعية تنظّم مسألة الافادة من قدرات المقاومة للدفاع عن لبنان ووضع آلية لإصدار القرار باستعمال هذه القدرة . أما السلاح المنتشر في الداخل فقد ميّزه فخامة

الـرئيس عـن سـلاح المقاومـة، ودعـا إلى منعـه سـواء كـان لحـزب الله أو للسـلفيين أو لغيرهم ...، واعتبر أنـه يمكـن في المرحلة الأولى تجميد استعمال مثل هذا السلاح تمهيداً لنزعه.

وفي إطـار التصـوّر الاسـتراتيجي العـام للـدفاع عـن لبنـان، والـذي يـنص في مرتكـزه الرابـع على إقـرار قـانون برنـامج متوسـط الأمـد لتسـليح وتجهيـز الجـيش اللبنـاني وتخصيصـه بـالموارد الكافيـة لتطـوير قدراتـه البشـرية والعسـكرية، فقـد أقـر مجلـس الـوزراء برئاسـة فخامـة الـرئيس، في خطـوة أولى على هـذا الطريـق، مشـروع قـانون برنـامج بقيمـة مليـار وسـتمئة مليـون دولار أميركي لصـالح تقويـة وتعزيـز قـدرات الجـيش اللبنـاني، على اعتبـار ان الاسـتعانة بقـدرات المقاومـة هي مرحلـة انتقاليـة حتى تمكـين الجـيش للقيـام بالمهمـة منفـرداً حيـث تصـبح القـوى العسـكرية الشـرعية تملك وحدها حصرية استعمال القوة وامتلاك السلاح.

اسـتناداً للتصـوّر الاسـتراتيجي الـذي وضـعه فخامـة الـرئيس وعرضـه على هيئـة الحـوار الـوطني قـاد فخامتـه جملـة مـن النشـاطات والمواقـف التي تنـدرج في إطـار تهيئـة الظـروف المناسـبة لوضـع هـذا التصـوّر موضـع التنفيذ، كان في مقدّمها ما يلي:

** تأسيس مجموعة الدعم الدولية للبنان ISG

** التشاور مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند لتأمين هبة مالية ضخمة أقرها جلالة الملك بقيمة ٣ مليارات دولار أميركي، كفيلة بتغطية خطة بناء القدرات العسكرية للجيش اللبناني بالكامل ولأول مرّة في تاريخه، وذلك وفقاً لما جاء في البند د١ من المرتكز الرابع من التصوّر الاستراتيجي العام للدفاع عن لبنان، والقاضي بتخصيص الجيش بالموارد الكافية لتطوير قدراته البشرية والعسكرية، ولتمكينه من وضع خطة للدفاع عن الأراضي والأجواء والمياه اللبنانية.

** التنسيق مع الدولة الإيطالية التي تبنت عقد اجتماع فرعي "لمجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان" متخصص في دعم القدرات العسكرية للجيش اللبناني.

** رفض التعديل الطارىء على الوظيفة الأساسيّة لسلاح المقاومة الذي تخطّى الحدود اللبنانية، والدعوة لتحصين مقدرتنا على المقاومة والدفاع حصراً عن لبنان ضد الاعتداءات الاسرائيلية،على أن تكون الدولة بجيشها وقيادته السياسية العليا هي الناظمة الأساسية والمقررة لاستعمال هذه المقدرات ، باعتبار أيّ سلاح خارج منظومة الدولة ووحدة قرارها، يتحوّل جزءاً من أدوات الصراع على السلطة أو الهيمنة، أو قوّة احتياط، لتسعير النزاعات والحروب الأهليّة.

** رفض تخطي جماعات أو أطراف بعينها للحدود اللبنانية والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة مما يعرض الوحدة الوطنية والسلم الأهلي للخطر.

** توفير الدعم السياسي والمعنوي المطلق للجيش اللبناني في وجه كل التعديات التي تعرض لها في عرسال وصيدا ومجدليون وعبرا وطرابلس ، وزيارة العديد من هذه المواقع للاطلاع عن كثب على مجريات الأحداث، ثمّ اتخاذ المواقف المناسبة منها رفضاً لأي انتقاد ظالم أو تطاول على العسكريين. قرر فخامة الرئيس في اعقاب أحداث مدينة صيدا أن يصدر بياناً رسمياً تلاه مدير عام رئاسة الجمهورية ثمّن من خلاله الجهود والتضحيات التي بذلها الجيش اللبناني من أجل ضبط الأمن وبسط سلطة الدولة في المدينة وفرض هيبة المؤسسة العسكرية.

الوحدة الوطنية والدولة الجامعة

الحوار للمحافظة على العيش المشترك

يرى الرئيس سليمان أن الحوار هو الوسيلة الامثل للتلاقي بين اللبنانيين، على قاعدة القيم المشتركة من أجل بناء مستقبل مشترك يحمي وطنهم من المخاطر التي تحدق به.

كما يرى أن الوحدة الوطنية والوفاق هما جوهر الكيان اللبناني وفلسفته وقوته. ومن هنا، يعمل الرئيس لتحقيق الدولة الجامعة. وهو يشدد دائماً على ضرورة المحافظة على الفقرة « ي » من مقدمة الدستور والتي تقضي بأن « لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وفي هذا الاطار

اشار الرئيس سليمان أن هيئة الحوار الوطني قد اثبتت اهميتها وفائدتها ليس فقط من حيث سعيها المستمر لصياغة استراتيجية وطنية لحماية لبنان والدفاع عنه وتحييده عن صراعات المحاور ، بل لأنها ارست نهجاً بين اعضائها وتجاه الرأي العام، يعزز منطق الحوار والتوافق. فواكبت استحقاقات دستورية ووطنية كبرى وساهمت في ترسيخ مناخات التهدئة وتثبيت الاستقرار الذي لا هناء للشعب اللبناني دونه ولا اصلاح ولا تنمية اقتصادية اجتماعية.

والدولة الجامعة، في مفهوم الرئيس سليمان ،ترتكز على الميثاق، وتقوم على ثقافة الحوار وتحمي حرية الرأي والديمقراطية بالمحافظة على التنوع الثقافي والديني، ومشاركة جميع الطوائف في السلطة وليس مجرد عيشها جنباً إلى جنب، مع تأكيده بأن هذه المشاركة لا تعني فقط مشاركة في الحصص بل كذلك في المسؤوليات والواجبات .وفي هذا الاطار انعقدت بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣ القمة المسيحية الاسلامية في بكركي وترأسها البطريرك الجديد مار بشارة بطرس الراعي والتي اعتبرها الرئيس سليمان معبّرة في جوهرها ورمزيتها عن الروح الحقيقية التي يجب أن ترعى علاقة العائلات الروحية اللبنانية في ما بينها ،

ومؤازرة في الوقت عينه لكل جهد هادف لتعزيز نهج الحوار ورسالة التآخي والعيش المشترك التي يتميّز بها لبنان، في وجه ما يتنامى في الشرق والغرب من تشنجات وعصبيات ورفض للتعددية الثقافية والرأي الآخر.

وفي اطار مقاربته للعيش المشترك يرى الرئيس سليمان إن التنوّع والتمايز بالرأي ضمن الفريق الواحد والطائفة الواحدة سمة من سمات المجتمعات المنفتحة على التطوّر والتغيير ـ الا أنّ اعتماد لغة المنطق ونهج الحوار وأسلوب التخاطب الحضاري ، واحترام الرأي الآخر، لا بل احترام الآخر وحقّه في الاختلاف من ضمن الثوابت الوطنيّة، هو نتيجة ثقافة من الأجدر باللبنانيين تنميتها وتعزيزها في النفوس، داخل طوائفهم ومجتمعاتهم، تلافياً لشيوع فكر يسمح بالتقاتل والعنف كوسيلة لفرض الرأي.

يعتبر الرئيس سليمان أن أكبر جريمة ترتكب على حساب الانسان في لبنان هي الانغلاق على الذات والابتعاد عن الحوار الحياتي والثقافي والسياسي. وهو يؤمن أن الواجب الوطني يقتضي تشجيع أفرقاء هيئة الحوار على المضيّ قدماً في سعيهم الأساسي للتفهّم والتفاهم على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع يحتاج اليها لبنان في مواجهة العدوّ الإسرائيلي، ومعالجة موضوع السلاح من مختلف جوانبه. والرئيس يحضّ، من موقع مسؤوليته كرئيس للبلاد، جميع الأفرقاء على الإقبال على الحوار بعقل وقلب منفتحين، والتخلّي عن مواقفهم المسبقة، محذراً من المواقف والقرارات الخاطئة والمبنيّة على قراءات ملتبسة أو على حسابات ظرفيّة، إذ لا إمكان من منطق تاريخ مجتمعنا التعدّدي، لسيطرة فريق فئوي على آخر أو طائفة على طائفة أو مذهب على مذهب في لبنان ،ولا غلبة للسلاح على أراضيه، مهما ترسّخت أو تقلّبت موازين القوى الداخليّة والإقليميّة. وفخامة الرئيس يحمّل جميع الأفرقاء مسؤولية أيّ تخلّف عن المساهمة الجادّة في تذليل العقبات، وتلافي الأزمات وتبديد المخاوف، من خلال سلوكيّات الحوار وقواعده وآدابه، ويرى أنّها لمفارقة أن تتعثّر ديناميّة الحوار، في وقت يشيد فيه مجلس الأمن الدولي والإتحاد الأوروبي بالدعوة إلى استئناف الحوار وتشجيع القيادات السياسية على مواصلته، فكيف لا نستفيد من هذا الدعم الدولي لمصلحة لبنان وخيره؟ أصرّ فخامة الرئيس على إبراز هذه المفاهيم التي يؤمن بها في مجمل نشاطاته، وفي المشاورات التي أجراها مع مختلف الفرقاء السياسيين في المرحلة التي تلت اغتيال اللواء الحسن وأدت إلى مواقف سياسية متشنجة تجاه هيئة الحوار الوطني.

تشكّل هيئة الحوار في نظر فخامة الرئيس مظلة سياسية وأمنية للواقع القائم في لبنان، وهو يرى أن تجربتنا قد أثبتت أن لا بديل عن تحاور الأفرقاء السياسيين للتوصّل إلى حلول للمشكلات المطروحة، وعليه فهو يدعو إلى تحديد مجموعة أولويات للالتزام بها أبرزها؛ أولاً، واجب الابتعاد عن كلّ قول وعمل، من شأنه جرّ لبنان إلى الفتنة الداخليّة، أو إلى أتون النزاعات الإقليمية، وثانياً، واجب الإقدام على الحوار بقلب منفتح وبصدق، عوض البحث عن الذرائع والحجج لتعطيله أو تقييده بشروط مسبقة، أو التشكيك بأهلية ووطنيّة المتحاورين. لقد حذّر فخامة الرئيس من أن يدفع لبنان ثمن حريّة الاخرين وديمقراطيتهم، وعبّر عن إيمانه بأن هذا الوطن لن يدفع مرةً أخرى ضريبة حرب الآخرين على أرضه بل هو سوف يخرج من كونه ساحةً تتصارع عليها الأمم او منصةً تتبادل عبرها الرسائل. يرتكز فخامة الرئيس إلى « إعلان بعبدا » الذي جاء، باجماع مكونات هيئة الحوار، ليكرس سياسة حياد لبنان تجاه القضايا التي تحيط بنا، وهو يتسأل لماذا نسعى بعد ذلك إلى إشعال بلدنا وجعله فدية أو ضحية على مذبح الربيع العربي؟

دافع فخامة الرئيس بقوة عن « إعلان بعبدا» خاصةً وأنه جاء بنتيجة توافق كافة أعضاء هيئة الحوار الوطني، واستطاع أن يشكّل أساساً متيناً لسياسة الدولة العامة في ضوء مجريات الأحداث القائمة في المحيط العربي عامةً وفي سوريا بشكل أخص. يرى فخامة الرئيس أن المرحلة الإنتقاليّة العاصفة التي تجتاح المنطقة سوف تنتهي عاجلاً أم آجلاً ، وإن الغلبة ستكون للحوار ، ومن الأجدر بنا تفادي كلفة أيّ نزاع عبثي والجلوس معاً بإرادة

جامعة، لإجتراح الحلّ بصورة استباقيّة والحدّ من الأضرار اللاحقة بنا، وتوفير مخاطر التشرذم والانقسام وتلافيها ـ يدعو فخامة الرئيس الجميع إلى العودة إلى طاولة الحوار دون شروط مسبقة لإنّ الوهم بتخطّي الوطنيّات والكيانات ، وإلغاء الحدود في سبيل جهاد أممي، أو نصرة طائفيّة، أو تورّط في نزاع خارجيّ ، حماية لقضيّة أو لسلاح، لا يسقط الدولة فحسب، بل يحطّم إمكان تكوين الهويّة الوطنيّة الجامعة، ويؤدّي إلى زوال الدولة والوطن معاً. يريد فخامة الرئيس للجميع أن يعودوا إلى حضن الوطن لأن الدولة هي حامية للجميع، وهي الملاذ الذي وحده يحفظ الحقوق والكرامات، ويحمي ويدير التنوع بعيداً عن صراع الهويات والعقائد والمذاهب والمحاور ـ ومن هذا المنطلق، وبالرغم من اعتراضه الشديد على تجاوز الحدود والتدخّل في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، الا أنه وبعد التشاور مع رئيس مجلس الوزراء قرر تكليف معالي وزير الخارجيّة والمغتربين الطلب الى الاتحاد الأوروبي ، وإبلاغ المفوضية العامة للاتحاد والدول والأعضاء فيه، طلب الحكومة اللبنانية عدم إدراج حزب الله على لائحة الإرهاب باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع اللبناني، خصوصاً إذا ما أتخذ القرار بصورة متسرعة ومن دون الاستناد إلى أدلة موضوعية ودامغة. ونتيجة لاصراره على الحوار عمل في الاشهر الثلاثة الاخيرة من ولايته على اعادة اطلاق جلسات الحوار لمواكبة الاستحقاق الرئاسي والحث على الانتخاب وقد ادت جلسة ٥ أيار ٢٠١٤ قبل ٢٠ يوماً من نهاية الولاية وبحضور رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري وبناء لاصراره، الى التوافق على عدم تجاوز المناصفة في مجلس النواب حتى لو تحقق انشاء مجلساً للشيوخ ومهما كثر الكلام عن مؤتمر تأسيسي او خلافه. هذا وقد وجه الرئيس سليمان استناداً الى صلاحياته الدستورية رسالة الى مجلس النواب بغية حث النواب على القيام بواجبهم في انتخاب رئيساً للجمهورية وعدم جواز تعطيل النصاب قبل انهاء الولاية. وتنفيذاً للدستور دعا الرئيس نبيه بري مجلس النواب بتاريخ ٢١ أيار ٢٠١٤ وتلا عليه رسالة الرئيس.

الوحدة الوطنية في سبيل مصلحة لبنان

ويقارب الرئيس الشؤون الوطنية بالاصغاء والانفتاح والتركيز على الايجابيات وتجميعها في سبيل خير الوطن. فالقرار الذي يخدم الوحدة الوطنية هو عنده الخيار الصحيح ، والحسم بالنسبة إليه لا يمكن أن يأتي لخدمة مصالح خاصة بل لخدمة المصلحة الوطنية العليا. وهو يسعى دائماً إلى تقريب وجهات النظر وإلى إيجاد حلول والى تخطي كل المصاعب عبر التواصل بين جميع الآراء وأبناء الوطن وبناته. ويذكر الرئيس دائماً ان متطلبات الوفاق الوطني منبثقة من الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وكرسها اتفاق الطائف عام ١٩٩١ واكد عليها اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨

وثبتها خطاب القسم والبيانات الوزارية وثبتها البيان الوزاري، ومجمل البيانات التي صدرت عن هيئة الحوار الوطني واعلان بعبدا وصولاً الى خطاب نهاية الولاية.

تأكيداً على تعلق فخامة الرئيس بكل النضالات التي خاضها رجال الاستقلال لبناء الوحدة الوطنية على امتداد رقعة الوطن، فإنه اختار أن يوجّه رسالة الاستقلال الثامنة والستين من قلعة راشيا وبحضور ممثلين عن عائلات رجال الاستقلال وفعاليات سياسية ودينية واجتماعية، واستعاد معهم الارادة الوطنية الجامعة التي صنعت الاستقلال والمبادىء الميثاقية التي لم يكن لينشأ ويحيا بدونها.

لقد عبّر المواطنون في العديد من المحطات الشعبية التي استقبلت فخامة الرئيس على طول الطريق إلى راشيا عن شديد تعلقهم بمعاني الاستقلال، وعن عميق ايمانهم بدور فخامة الرئيس رمز وحدة الوطن والساهر على استقلاله وسلامة أراضيه.

يعتبر الرئيس سليمان، أن الدولة بصيغتها الديمقراطية تكفل التعبير عن خيارات الشعب وتطلعاته عبر انتخابات حرة تضمن احترام الارادة الشعبية.

ولقد نجحت الدولة منذ بداية عهد الرئيس سليمان في تأمين مكونات مناخ مناسب وملائم لتحسين سير الانتخابات النيابية بشكل عملي وشفاف وعادل، وبالتالي تم تشكيل حكومة وحدة وطنية على أثر نتائج الانتخابات برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الدين الحريري.

كما شدّد الرئيس سليمان على انتظام عمل المؤسسات واحترام المواعيد والاستحقاقات الدستورية انطلاقاً من أنها أساس للنظام الديمقراطي وقد جرت الانتخابات البلدية بموعدها خلال شهر أيار ٢٠١٠ وتم تحريك العجلة البلدية والانمائية والتنموية وقد تم اقتراح قانون جديد لانتخاب البلديات ـ ومع اقتراب موعد استحقاق الانتخابات النيابية منتصف العام ٢٠١٣ أقرت الحكومة مشروع قانون انتخاب جديد يعتمد مبدأ النسبية وأحالته إلى المجلس النيابي لمناقشته وإقراره ، ومنذ ذلك الحين يؤكد فخامة الرئيس على أولوية إجراء الانتخابات في مواعيدها ولو أنه لا يمانع تأجيلها لأسباب تقنية إنما لمدة شهر أو شهرين إذا اقتضت الحاجة إعطاء فرصة جديدة للأطراف السياسية لعلها تتوصل إلى تسوية تسمح بإجراء الانتخابات في أجواء طبيعية بعيداً من تداول الاتهامات والحملات السياسية وتوتير المناخ الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على العملية الانتخابية. ويصرّ فخامة الرئيس على أن يقوم المجلس النيابي بممارسة دوره باقرار قانون انتخاب جديد، وهو يرى أن التحول نحو الديموقراطية الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط سيكون حافزاً للبنان لتحسين أدائه الديموقراطي وتنقية سياساته، وأن أبرز خطوات بلوغ هذه المرحلة هو قانون انتخاب عصري وشامل التمثيل ، فقانون الانتخاب هو الحجر الأساس في النظام الديموقراطي حيث الشعب هو مصدر السلطات. لكن فخامة الرئيس يصرّ في الوقت عينه، ولحين تحقيق ذلك، على أنه يقتضي اتخاذ الاجراءات المنصوص عنها في القانون الحالي الواجب التطبيق لا سيّما لجهة اقتراع المغتربين.

بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ استقالت حكومة الوحدة الوطنية بعد أن تقدم أكثر من ثلث أعضائها بالاستقالة وقد دعا الرئيس سليمان الى اجراء الاستشارات النيابية الملزمة، وتم بالتالي تكليف دولة الرئيس الاسبق نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة الذي أجرى الاستشارات النيابية مع الكتل في مجلس النواب لتشكيل الحكومة، مع العلم أن الرئيس سليمان حرص خلال فترة تصريف اعمال حكومة الوحدة الوطنية المستقيلة برئاسة دولة الرئيس الحريري على متابعة امور المواطنين المتعلقة بالأوضاع الحياتية والمعيشية في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار المحروقات، الخ. كما سهر الرئيس سليمان على المحافظة على الاستقرار الامني والسياسي في سبيل الوحدة الوطنية والمحافظة على السلم الأهلي. وبتاريخ٢٠١١/٦/١٥ تم تأليف حكومة «كلنا للوطن ---

كلنا للعمل» برئاسة دولة الرئيس نجيب ميقاتي، حيث نالت الثقة من المجلس النيابي بأغلبية ٦٨ صوتاً بتاريخ ٢٠١١/٧/٧.

تمسّك فخامة الرئيس بقوة باستكمال كافة الاجراءات الآيلة إلى تنفيذ استحقاق الانتخابات النيابية في موعدها، وحث مجلس الوزراء على احترام المهل الدستورية المتعلقة بهذا الاستحقاق وفقاً للقانون النافذ حتى إقرار قانون بديل عنه من قبل السلطة التشريعية في البلاد، خاصةً وأن الحكومة قد قامت منذ زمنٍ بعيد بما يتوجب عليها في هذا المجال فأقرت مشروع قانون للانتخابات النيابية وأحالته إلى المجلس النيابي كما رفض بشدة القانون الاورثوذكسي كونه يخالف الدستور والذي طرح من بكركي بعد اقرار القانون المرتكز الى النسبية في مجلس الوزراء واحيل الى المجلس النيابي. هذا وقد اعلن فخامة الرئيس في نهاية جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم الجمعة ٢٢ آذار ٢٠١٣ وفي اعقاب تعذر تشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية «أنني لا أرى أو أتصور جلسة حكومية أو جدول أعمال لا يكون تشكيل الهيئة في رأس جدول أعمالها، حفاظاً على القانون وعلى الدستور الذي اؤتمنت عليه وبالتالي فأنا أرفع الجلسة و أطلب من وزير الداخلية أن يجري مشاوراته مع رئيس الحكومة لاقتراح أسماء جديدة في أقرب وقت وأفضّل الأسبوع المقبل وبالتالي أعلن رفع الجلسة اليوم.» ما دفع رئيس الحكومة الرئيس نجيب ميقاتي اعلان استقالة حكومته وكان مجلس الوزراء اسقط مشروع التمديد لمدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء اشرف ريفي.

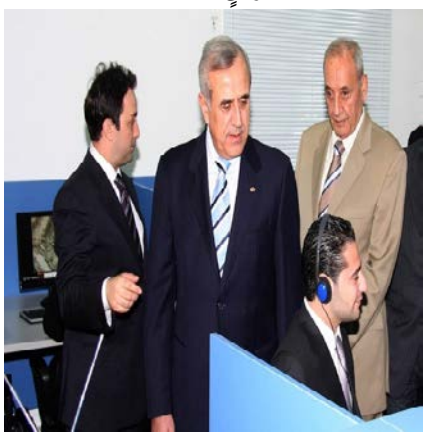

أجرى فخامة الرئيس الاستشارات النيابية الملزمة وكلّف بنتيجتها النائب تمام سلام تشكيل الحكومة الجديدة وقد تلا المدير العام لرئاسة الجمهورية بيان التكليف الذي جاء على الشكل الآتي:

« عملاً بأحكام البند (٢) من البند ٥٣ من الدستور، المتعلق بتسمية رئيس الحكومة المكلّف ، وبعد أن تشاور فخامة رئيس الجمهورية مع دولة رئيس مجلس النواب استناداً إلى الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها فخامته بتاريخي ٥ و ٢٠١٣/٤/٦ والتي أطلعه على نتائجها رسمياً بتاريخ ٢٠١٣/٤/٦، استدعى فخامة الرئيس عند الساعة الثالثة عشرة والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع فيه ٢٠١٣/٤/٦ سعادة النائب تمام سلام وكلّفه تشكيل الحكومة».

بنتيجة الجهود المتواصلة التي بذلها فخامة الرئيس في سبيل تأمين قيام حكومة جديدة جامعة، صدر ظهر يوم السبت الواقع فيه١٥ شباط ٢٠١٤ مراسيم تشكيل حكومة العهد الرابعة برئاسة الرئيس تمام سلام ، وهي عقدت أول إجتماعاتها يوم الثلاثاء بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٤ في القصر الجمهوري برئاسة فخامة الرئيس الذي افتتح الإجتماع الأول للحكومة بمداخلة شاملة استعرضت أبرز المحطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة وكيفية مقاربتها بما يشكّل خطة عمل للمرحلة المقبلة، وقد شكل مجلس الوزراء في هذه الجلسة لجنة صياغة البيان الوزاري للحكومة الذي سوف تتقدم من خلاله إلى المجلس النيابي لنيل الثقة.

دعم المؤسسات الامنية والقضائية والرقابية

لقد حرص فخامة الرئيس على توفير الدعم الكامل لكل مؤسسات الدولة لدى تصديها لمسؤولياتها وأثناء قيامها بواجباتها، وهو وقف دائماً إلى جانب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والقوى الأمنية الأخرى، كما وقف إلى جانب السلطات القضائية وكافة المواقع الإدارية والخدماتية في الدولة. لقد استقبل فخامة الرئيس بشكل دوري ومتواصل كافة القيادات المسؤولة عن هذه المؤسسات وشجعهم على كل إداء صائب قاموا به، وتبنى دعمهم ومساندتهم ليتمكنوا من تجاوز الصعوبات التي تعترضهم، كما وجههم عند الحاجة إلى ما يرى فيه مصلحة لبنان وخير مواطنيه . ساند فخامة الرئيس مؤسسة الجيش اللبناني ووفر لها الغطاء اللازم للاضطلاع بمسؤولياتها على كافة الأراضي اللبنانية وبالأخص في مدينتي طرابلس وصيدا وفي مناطق الحدود المشتركة مع سوريا ، وهو ترأس اجتماعات عديدة للمجلس الأعلى للدفاع تحقيقاً لهذه الغاية كما دفع لإقرار قانون برنامج في مجلس الوزراء بقيمة مليار وستمئة مليون دولار أميركي لصالح تقوية وتعزيز قدرات الجيش اللبناني .شد فخامة الرئيس على يد مؤسسة قوى الأمن الداخلي ونوّه بدقة المهام التي تتولى القيام بها، وبأهميتها لناحية تجنيب البلاد الفتنة وجعل اللبنانيين يدفعون ثمنها مرةً أخرى من أرواحهم ودمائهم وأرزاقهم، وهو دعاها إلى اتباع المعايير القانونية العالية في الملاحقات القضائية، كما دعاها إلى تطبيق قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع قطع الطرقات وحمية مقرات بعثات الدول الصديقة والشقيقة في وجه كل من تؤول له نفسه تهديد أمن اللبنانيين والمقيمين على أرض لبنان الى أي دولة انتموا ومهما كانت الأسباب.

وايماناً منه بدور المؤسسات الامنية وحصرية امتلاكها السلاح واستعمال عناصر القوة، خاطب ضباط دورة الشهيد حسام العرم المتخرجين في اول آب ٢٠١٣ ان شهيد الوطن هو الذي يروي بدمائه تراب الوطن وفي الدفاع عن قضية تتعلق بالوطن، وفي نفس اليوم منتصف الليل قصف القصر الجمهوري بصاروخين مجهولي الفاعل ورجح ان مكان الاطلاق هو بلونة كسروان.

حرص فخامة الرئيس أيضاً على توفير الدعم الملائم للسلطات القضائية والرقابية، فهو استقبل تكراراً كل من رئيس المجلس الدستوري ونوّه بالقرارات التي اتخذها المجلس والتي تنم على استقلاليته وتشكّل ضماناً وراحة ضمير للمسؤول وللجهات الطاعنة. كما استقبل رئيس مجلس القضاء الأعلى وأكد لهما ايمانه باستقلالية السلطة القضائية والقضاة ودعمه لهم، معتبراً بأن إستقلالية القضاء تنطلق من عدم تعرض القضاة لأي ضغط أو تجريح كي تبقى السلطة القضائية المرجعية الأولى التي تعطي كل صاحب حق حقه . أكد فخامته أيضاً على دور النيابة العامة التمييزية وعلى عمل النيابات العامة خصوصاً، وشدد على أهمية تكثيف وتيرة العمل فيها بهدف انجاز الاحكام بالسرعة الملائمة . كما تابع فخامته باهتمام بالغ عمل التفتيش المركزي ووجّه مسؤولية إلى أهمية بذل الجهود المتواصلة بغية ضبط أوضاع الإدارة في الدولة.

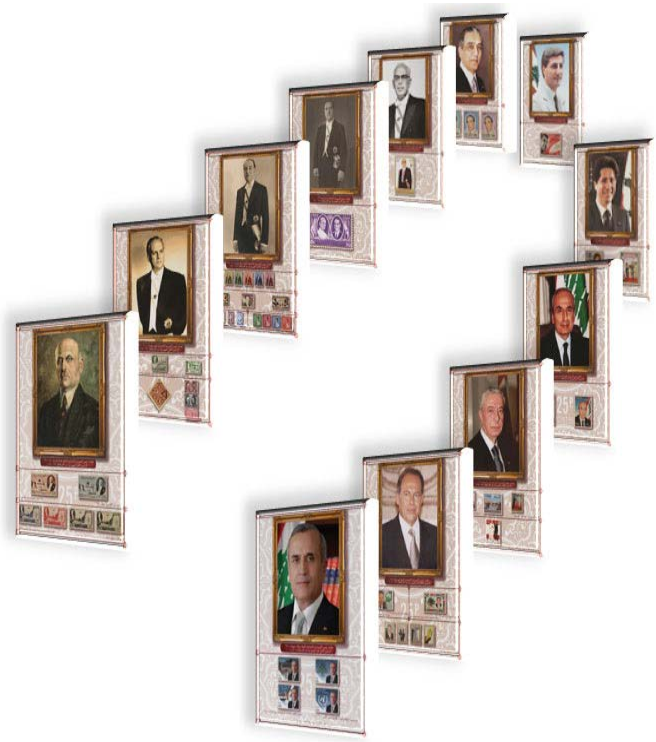

أصدرت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية النسخة الأولى من الطوابع التذكارية في عهد الرئيس سليمان. تضم المجموعة أربعة طوابع تذكارية تمثل الصورة الرسمية لرئيس الجمهورية، وعضوية لبنان غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا والمقر الرئاسي الصيفي لرئاسة الجمهورية في قصر بيت الدين. لقد تمّ وضع نسخ عن هذه المجموعة إلى جانب الصورة الرسمية لرئيس الجمهورية لتنضم إلى مجموعة صور رؤساء الجمهورية منذ الاستقلال المعلقة في بهو القصر مع الطوابع التذكارية التي ميّزت ابرز محطات عهد كل منهم. ولمناسبة زيارة قداسة البابا بينيدكتوس السادس عشر أصدرت وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية طابعاً تذكارياً جديداً يجمع قداسته مع فخامة الرئيس وقد سلمت نسخة من هذا الإصدار لقداسة الحبر الأعظم خلال زيارته لفخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا. كما أصدرت الوزارة طابعاً تذكارياً آخراً لمناسبة مؤتمر الحفاظ

على التراث الذي انعقد برعاية فخامة الرئيس وبدعوة من البطريرك غريغوريوس الثالث لحام بطريرك آنطاكيا وسائر المشرق والاسكندرية وأورشليم للروم الملكيين الكاثوليك ورئيس المركز العالمي لحوار الحضارات «لقاء» تحت عنوان « المواقع الدينية الأثريةوالتاريخية في لبنان: بين مسؤولية الدولة وواجب الأوقاف». تضمن الطابع التذكاري صورة لفخامة الرئيس على خلفية رموز وتعابير إسلامية ومسيحية.

اهتمام بالمغتربين

حقوق المغتربين

قناعة فخامة الرئيس سليمان أن الدولة القويّة توحّد المقيمين فيها كما تجمع المغتربين وتلمّ شملهم وتحضهم على القيام بواجباتهم الوطنية، تجعلهم يشعرون بالانتماء الكامل إلى الوطن الأم. لذلك، عمل كما وعد، على إقرار حقّ الإنتخاب للمغتربين، ومتابعة تنفيذه. كما وجّه السلطات المعنية إلى درس طلبات اختيار الجنسية القديمة لإعادة منح الجنسيّة إلى مستحقيها . وقد تابع الرئيس عمل المعنيين وحثهم على وضع قانون جديد يسهل استعادة الجنسيّة لأصحابها اللبنانيين حتى أقر مجلس الوزراء هذا القانون بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١١ وأحاله إلى المجلس النيابي.

يعتبر فخامة الرئيس أن المغتربين يشكلون نفط لبنان الأبيض وذهبه الاحتياطي في الأزمات، وأنهم عملوا دوماً على تجميل صورة الوطن كلما أمعن أهل الداخل في تشويهها. وبالتالي فإن انتخاب المغتربين واستعادتهم للجنسية اللبنانية هي حق من حقوقهم، وتعبير عن قرار وارادة لأشراكهم في إدارة الشأن العام، إذ لا يجوز أن نطلب منهم كل شيء ولا نبادلهم ولو بإعطائهم هذا الحق. وبناءاً على متابعة فخامة الرئيس المستمرة لهذه الحقوق فقد وافق مجلس الوزراء على تأمين كل الاعتمادات والمستلزمات التي تتطلبها عملية اقتراع المغتربين، وفي مقدمها استحداث دائرة للمعلوماتية في وزارة الخارجية والمغتربين تكون في مهامها تحقيق التشبيك الالكتروني، وملء المراكز الشاغرة في المديرية العامة للمغتربين وفقاً لرأي مجلس الخدمة المدنية.

التواصل مع المغتربين

في هذا الاطار، حرص الرئيس خلال زياراته الخارجية على أن يلتقي الجاليات اللبنانية لتعميق ارتباطها بوطنها الأم وحضّها على الاستثمار فيه وفي ربوعه، وكان ابرزها البرازيل والارجنتين والمكسيك واستراليا وسويسرا وافريقيا بالاضافة الى الدول العربية وفرنسا وروسيا وبريطانيا واميركا والمانيا وايطاليا ورومانيا وتشيكيا وايران وتركيا، وهو يؤكد دائماً في كلمته امام الجاليات ان لبنان استطاع أن يبرهن عن امكاناته بمواجهة الصعاب مهما كانت كبيرة.

خلال الفصل الأول من العام ٢٠١١ وعلى أثر الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية واصل الرئيس سليمان اتصالاته مع الملوك والأمراء والرؤساء العرب وذلك في سبيل تأمين سلامة وأمن ابناء الجاليات اللبنانية في هذه البلدان.

وعلى اثر الأحداث والاضطرابات التي شهدها ساحل العاج، تابع عن كثب الرئيس سليمان مع جميع المعنيين اوضاع ابناء الجالية اللبنانية هناك وتم اجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الفاعلة والمؤثرة من اجل المساعدة في حمايتهم وتأمين سلامة خروجهم من البلاد، وقد ترأس الرئيس سليمان جلسة خاصة للمجلس الأعلى للدفاع لدرس السبل والجهود الآيلة إلى حماية الجالية ومساعدتها، وبالتالي تم معالجة الموضوع وعاد من يرغب من ابناء الجالية الى بلده الأم بسلامة.

وينصرف هم الرئاسة الأساسي على تأمين التواصل مع المغتربين في دول الانتشار لتوسيع مدارك الوطن الصغير وقدراته، والاستعانة بخبرات شبابه لبناء دولة عصرية قويّة وعادلة. وقد حرص فخامة الرئيس خلال زيارته إلى أميركا اللاتينية على لقاء الانتشار اللبناني الفاعل في كل من الارجنتين والبيرو والأوروغوي حيث أطلقت ملحمة

الإغتراب اللبناني وحيث بنى اللبنانيون الدول التي حلّوا فيها وحيث تبؤوا مواقع مهمة في السياسة والاقتصاد والفن والتجارة والثقافة وسائر مجالات الحياة.

بالاضافة إلى دول أميركا اللاتينية التقى فخامة الرئيس أبناء الجالية اللبنانية في فرنسا والفاتيكان واليونان، وهو حرص على تفقد أحوال اللبنانيين المقيمين في مدينة نيويورك والمناطق المحيطة بها في أعقاب الإعصار «ساندي» الذي ضرب ولاية «نيوجرسي» والسواحل الشمالية الشرقية للولايات المتحدة الأميركية.

للمرة الأولى منذ الاستقلال أفتتح فخامة الرئيس أول زيارة لرئيس لبناني إلى القارة الأفريقية حيث خصص الجزء الأهم منها للقاء الجاليات اللبنانية ، هؤلاء الأبطال الذين صمدوا في كل من السنغال وشاطىء العاج وغانا ونيجيريا وكافة دول القارة الأفريقية في ظل محاربة الصهاينة لهم في هذه البلدان. لقد حظي موكب فخامة الرئيس باستقبال شعبي حاشد من قبل عدد كبير من أبناء الجالية اللبنانية في السنغال الذين انتشروا على طول الطرقات التي سلكه الموكب إلى القصر الرئاسي في داكار العاصمة، وعندما التقاهم عبّر فخامة الرئيس عن فرحته بلقاء أعزاء غادر اجدادهم الوطن قبل ١٣٠ سنة سعياً وراء لقمة العيش ودعاهم للبقاء على تضامنهم واخلاصهم للوطن الذين يعيشون فيه، وللبقاء في الوقت عينه على محبتهم للبنان وأرزه. أما في شاطىء العاج فقد شعر فخامة الرئيس بالترحيب والحفاوة في وجوه كل من حضر لاستقباله على كل طريق وكل بناية وكل جسر، رافعين الاعلام اللبنانية والصور واليافطات، وخاصةً أولئك الناس ذي البشرة السوداء الذين قلوبهم بيضاء ومليئة بالمحبة، وقد وعد فخامته مستقبليه بأن يوصي رئيس الجمهورية المقبل أن تكون زيارته الأولى خارج لبنان إلى هذا البلد المضياف الذي اسمه شاطئ العاج. وفي نيجيريا رأى فخامة الرئيس أن جولته هذه قد

بيّنت له عظمة اللبناني وأهميته في دول الاغتراب، حيث صمد وكافح لكي يبقى بالرغم من التقلبات التي حصلت في أفريقيا ، وبالرغم من الظروف التي مرّت عليها بعد العام ١٩٩٠ ، وهو من هناك وجّه تحية كبيرة لهؤلاء الذين صمدوا في الإغتراب لكي يصمد الوطن في الداخل. كما أنه دعا الجالية اللبنانية في كل أفريقيا إلى المحافظة على وجودها وتضامنها واحترامها للقوانين، وعلى محبتها الدائمة للوطن اللبناني.

الدولة العادلة

الرقابة الادارية

يـرى الـرئيس سـليمان أن مـن أبـرز مهـام الدولـة أن تكـون عادلـة، لـذلك وانطلاقـاًمن هـذه الرؤيـة، يعمـل بصـورة مسـتمرة علـى اصـدار مراسـيم التعيينـات والتشـكيلات القضـائية لمتابعـة وتطـوير عمـل القضـاء بعـد فتـرة تعثـر وجمـود. كمـا دافـع عـن اسـتقلالية السـلطة القضـائية ،بمـوازاة الـدعوة إلى ضـرورة اعتمـاد المسـاءلة والمحاسـبة وفقـاً للأطـر القانونيـة المعمـول بهـا. ودعـا فخامتـه إلى إدخـال تعـديلات علـى قـانون تنظـيم عمـل المجلـس الدسـتوري تعيـد إليـه صـلاحية تفسـير الدسـتور كما أقرّتهـا وثيقـة الوفـاق الـوطني، ولكـن هـذه الصـلاحية تتطلـب تعـديلاً دسـتورياً لـم يـتم التوافـق عليـه. كمـا رعى اقـرار مشـروع قـانون دسـتوري يرمي الى تعـديل المـادتين ٢٨ و ٤١ مـن الدسـتور الهـادف إلى تطبيـق مبـدأ فصـل الـوزارة عـن النيابـة. ويسـتمر بالتعـاون مـع السـلطات الدسـتورية في الـبلاد، علـى تشـكيل الهيئـات الرقابيـة والسـلطات القضـائيةوفقاً للأنظمـة والقـوانين المرعيـة الإجـراء، مسـتنداً إلـى الكفاءة والجدارة والتضحية كمعايير أساسية للتعينـات الإداريـة والقضـائية، بعيـداً عـن المحاصصـة والاسـتزلام ، وقـد عمـل جاهـداً مـع الحكومـة لاصـدار آليـة تعيينـات مـوظفي الفئـة الأولى والثانيـة تعتمـد الكفـاءة والخبـرة والتخصـص كمعـايير أساسـية للإختيـار مـع اعطـاء الأولويـة لمـوظفي المـلاك الاداري العـام وامكانيـة اللجـوء الـى خـارج المـلاك الاداري في حـال عـدم تـوفر الشـخص المناسـب في المكـان المناسـب ـ وتقيـداً منـه بآليـة التعيينـات فـرض الـرئيس عمليـاً تطبيـق هـذه الآليـة في أكثـر مـن مناسـبة وعبّـر عـن رفضـه القبـول باعتمـاد اسـاليب تتنـافى مـع نصـوص الدسـتور كالسـلة في موضـوع التعيينـات الاداريـة وطريقـة الترويكـا لاتخـاذ القـرار او المحاصصـة بـين الاكثريـة والاقليـة لأن الوظـائف هـي لجميـع المـواطنين وفـق للكفـاءة. لقـد أثمـرت جهـود فخامـة الـرئيس واصـراره علـى التـزام مبـدأ الكفـاءة والأهليـة بـأن اتخـذ مجلـس الـوزراء سلسـلة مـن القـرارات عـيّن بموجبهـا عـدداً كبيـراً مـن المرشـحين لمـلء أهـم الوظـائف الشـاغرة في الإدارة، وجـاءت التعيينـات القضـائية في مقدمـة هـذه التعيينـات وشـملت بشـكل خـاص رئيس أول لمحكمـة التمييـز ونائـب عـام لـدى محكمـة التمييـز وهـو الأمـر الـذي سـمح باسـتكمال تشـكيل مجلـس القضـاء الأعلـى التي طـال انتظـاره. كمـا كـان مـن أبـرز

التعيينات مجموعة هامة من المناقلات والترفيعات في السلك الخارجي من رتبة سفير ومستشار بلقب سفير سمحت باعادة الحياة إلى النشاط الدبلوماسي اللبناني في الخارج والداخل. إضافة إلى مجموعة من التعيينات الادارية على مستوى المديرين العامين والهيئات الرقابية والمؤسسات العسكرية الخ...

ومن أجل انجاح الرقابة الادارية يسعى الرئيس سليمان إلى تسريع عجلة الحكم مع التشديد على أولوية اقرار قانون اللامركزية الادارية الموسعة لتكون عنواناً للانماء في أرجاء الوطن. وهو أنشأ لهذه الغاية خلية خاصة في دوائر المديرية العامة لرئاسة الجمهورية تعكف على مواكبة وزارة الداخلية والبلديات لإنجاز هذا المشروع. استكمالاً للجهود المبذولة في رئاسة الجمهورية قرر رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق مع رئيس الجمهورية لاستكمال تشكيل لجنة لمناقشة مشروع القانون المطروح، وعيّن معالي الوزير السابق زياد بارود رئيساً لها، كما تقرر أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها في القصر الجمهوري في بعبدا. بالاضافة الى متابعة انجاز مشروع اللامركزية الادارية مع اللجنة المذكورة، اطلق رئيس الجمهورية المشروع في احتفال اقيم في القصر الجمهوري بتاريخ ٢ نيسان ٢٠١٤ بحضور شخصيات سياسية وادارية . من جهة أخرى يتابع الرئيس سليمان بإصرار مراحل مناقشة مشروع قانون الانتخابات على أساس النسبية، ويدفع باتجاه تأمين إقراره ونشره ليكون القانون المعتمد في الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣.

لقد رعا فخامة الرئيس « مؤتمر لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية ٢٠١٣» وشارك في افتتاحه داعياً لإجراء الإنتخابات النيابية العام المقبل مهما كان السبب، والتعالي على المصالح الشخصية الصغيرة والنظر إلى مصلحة الوطن بحيث يتم اقرار قانون انتخابي جديد يسمح بممارسة الديموقراطية، كما يسمح بحصول تجدد على مستوى القيادات من دون أن يكرس الطائفية السياسية، فالقانون الحالي لم يعد يتناغم مع روح وثيقة الوفاق الوطني.

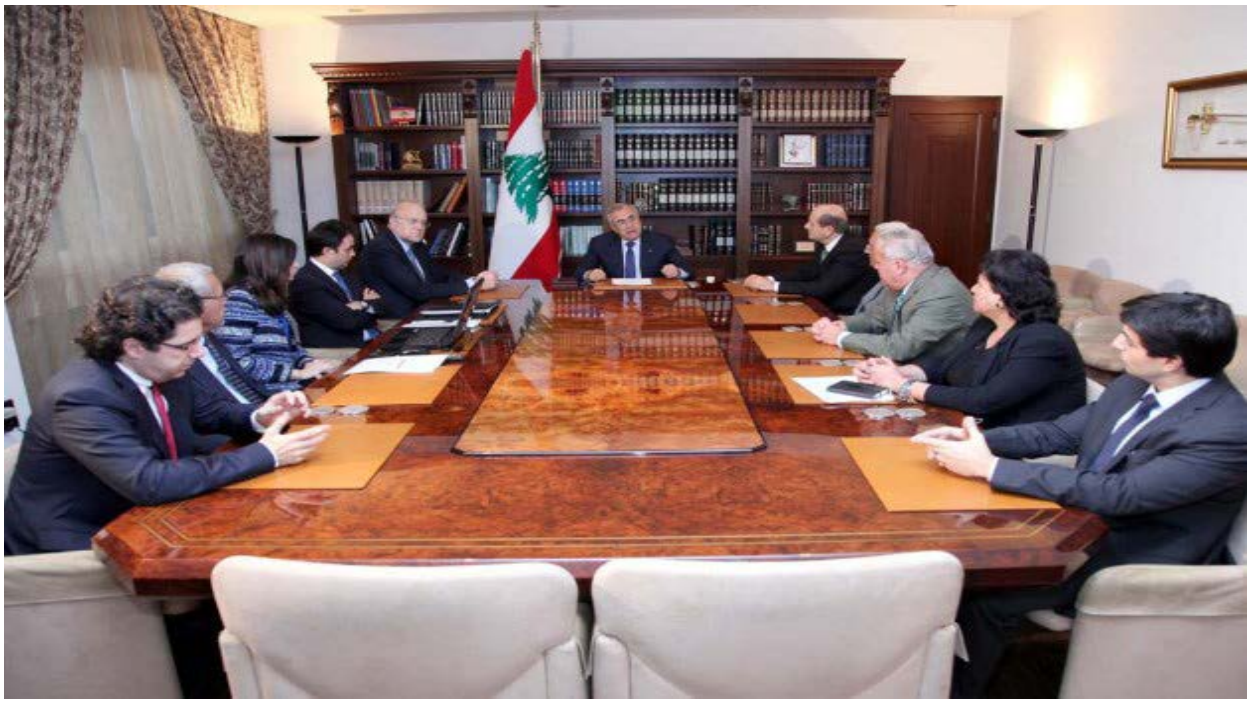

يصّر فخامة الرئيس على دور القضاء في حماية المؤسسات وصونها، وهو يدفع دائماً باتجاه إصدار الأحكام القضائية والبت بسرعة في مختلف القضايا والملفات العالقة أمامه ، ويدعو القضاة أن لا يتركوا الخوف يلج إلى قلوبهم فيحجموا، وأن لا يجعلوا للمحاباة حيّزاً في عقولهم فيخطئوا، وأن لا تجد المغريات طريقاً إلى ضمائرهم فيجنحوا. فما أحوجنا إلى الأحكام الحازمة والعادلة ، حيال مخططي ومنفذي الاغتيالات ومرتكبي المجازر في الضاحية الجنوبية وفي طرابلس، ومن الملح أيضاً وبالتنسيق مع القوى العسكرية ، ملاحقة ومعاقبة مرتبكي أعمال الخطف والاعتداءات ضدّ المواطنين عامةً وضد ضباط الجيش اللبناني وجنوده بشكل خاص . فلنهز عصا العدالة ونضرب بها ليطمئن المواطن إلى غده ومستقبله، ويرتدع المجرمون. ويتوجّه فخامة الرئيس أيضاً إلى المحامين داعياً إياهم إلى التكامل مع القضاة حتى يستقيم مناخ العدالة بجناحيه كما يفترض أن تكون. كما رأى أن على القوى السياسية والمواطنين مساعدة القضاء في اداء واجباته فلا يجوز التهديد واللجوء إلى التظاهر وقطع الطرقات كلما أوقف متهماً أو مطلوباً وهو في نظر القضاء مرتبكاً . كما لا يجوز أن نعطّل بإرادتنا نصاب المجلس الدستوري، وهو مرجعية دستورية رفيعة ، لمنعه من الفصل بدستورية القوانين إذا لم تكن في مصلحتنا. إن هذا الأمر ليس مشروعاً ولا ديمقراطياً خاصةً على مشارف الاستحقاقات الدستورية الرئيسية.

حقوق المرأة

يعتبر الرئيس سليمان أن ليس هنالك فرق في المواطنة والحقوق والمشاركة ما بين رجل وامرأة، بل يتشارك في نهضتها جميع اللبنانيين، من الجنسين، كما يحصل فيها الجميع على حقوقهم، ومنها مثلاً حق المرأة اللبنانية في اعطاء الجنسية لأولادها من زوج غير لبناني باستثناء ما يتعارض مع فقرة منع التوطين المكرسة في الدستور، بالإضافة إلى تخصيص نسبة ٢٠% من المجالس البلدية للمرأة وهذا أبرز ما ورد في الإصلاحات التي اقرها مجلس

الوزراء في مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية الذي ارتكز على مبدأ النسبية، والذي أحيل إلى مجلس النواب بصفة المعجل استناداً إلى المادة ٥٨ من الدستور، لكن لم يبصر النور كون موعد الإنتخابات كان أسبق حيث حرص الرئيس سليمان على احترام المواعيد والإستحقاقات الدستورية ايماناً منه بالديمقراطية. كما اصّر لدى مناقشة مشروع قانون الانتخابات النيابية على اساس النسبية على تخصيص المرأة بـ ٢٠% من المقاعد فلم يوافق مجلس الوزراء إلاّ على ١٠% ترشيحاً في كل لائحة وليس مقاعداً.

ويعتبر الرئيس سليمان أن لبنان كان من أوائل الدول التى أعطت المرأة حقوقها وفي طليعتها حق الانتخاب، وهو يدعو إلى اشتراك العنصر النسائي في الإدارة اللبنانية بنسبة أكبر وخصوصاً على صعيد وظائف الفئة الأولى.

العفو الخاص

يؤمن الرئيس سليمان بضرورة التوفيق بين السلطة الاستنسابية المعطاة له في الدستور والقوانين اللبنانية بمنح العفو الخاص، ومبدأ المساواة بين اللبنانيين. فعمد الرئيس، إلى وضع معايير موضوعية محددة، يمنح على أسسها العفو الخاص دون تمييز بين المواطنين، مبنية بشكل أساسي على مقاربة انسانية للعفو الخاص. وبالتالي تم منح العفو الخاص لبعض المحكومين بعد دراسة الملفات التي تخضع لتقييم دوري ، والاطلاع على موافقة لجنة العفو. كما تم تخفيض عقوبات البعض وفي المقابل لم يشجع على اصدار قانون عفو عام.

من ناحية اخرى، فقد أشرف الرئيس سليمان على إصدار قانون يتعلق بمعالجة أوضاع المواطنين اللبنانيين الذين لجأوا إلى اسرائيل بغية افساح المجال أمام إقفال هذا الملف العالق.

أهمية مشاركة الشباب

يسعى فخامة الرئيس سليمان إلى تشجيع اصحاب الكفاءات والمؤهلات الشبابية على أن يؤدوا دوراً في خلق ديناميات دفع جديد للعمل الإداري والسياسي وفقاً لأسلوب ولنمط تفكير معتدل وعلمي وحديث. يرى فخامة الرئيس أن تنشئة الشباب وتسليحه بالعلم والكفاءة هو مسؤولية المؤسسات التربوية ومسؤولية الدولة، وهو يدعو إلى عدم التفريط على الإطلاق بحق الشباب من خلال كفاءته في أن يكون له موقعه في مؤسسات الدولة أو في القطاع الخاص، ويرى أن ذلك ينطلق أساساً من عدم احتساب الشباب في المحاصصة السياسية لأن الكفاءة هي للوطن، ولأن إدارة الدولة تبنى على العدل والكفاءة وفق المعايير والآليات التي تحدد ذلك.

ويشدد الرئيس على أن الدولة الجامعة تشجّع الطاقات الشابة على الإنخراط في مؤسسات القطاع العام ، وتبدّد هواجسهم من خلال بناء وطن يفتخرون بالإنتماء إليه لينهض بقدراتهم وخبراتهم ومشاركتهم في ايجاد الحلول. تجدر الاشارة إلى أن الرئيس سليمان قد حرص على توجيه رسالة عيد الإستقلال الأولى في عهده أمام نخبة من الشباب الجامعيين وقد تداول معهم في شؤونهم وشجونهم ومن هذا المنطلق رعى احتفالات تخريج طلاب جامعيين وافتتاح فروع جديدة في الجامعة اليسوعية والـNDU والاميركية والبلمند والاميركية وغيرها. وهو

يحاور بصورة دورية الشباب والطلاب، بجميع فئاتهم وأطيافهم وطوائفهم وانتماءاتهم، لأنه مؤمن بأنهم أمل المستقبل ـ وهو يعتبر أن الحاجة تبقى قائمة لمواجهة مشكلة الهجرة الدائمة وبخاصة هجرة الأدمغة، لما يشكله الإغتراب خاصة الشباب منه على المدى الطويل، من نزف للقدرات وافراغ الوطن من طاقاته الشابة ومن قواه الحيّة في مختلف الميادين ـ وقد أصرّ فخامة الرئيس على مشاركة الشباب نشاطاتهم وآمالهم فحضر العديد من المناسبات الرياضية والثقافية التي يقيمونها.

يرى الرئيس سليمان في الشباب كتلة عابرة للطوائف والطبقات والمناطق والمذاهب، ويريدهم أن لا يقبلوا بتقليد أخطاء الأجيال السابقة فلا يكونوا وقوداً للحروب ولا ضحيةً للتسويات ، وأن لا يتورّطوا في مغامراتٍ لأجل أهداف غير متوافق عليها وطنياً. كما يرى فخامته في الشباب عيوناً تراقب وجهازاً مدنياً يحاسب جميع الفاسدين والمفسدين في الدولة والمجتمع. ويؤكد فخامة الرئيس أن على الدولة توفير مساحة أكبر لإشراك الشباب في العمل السياسي والوطني من خلال وضع الآليات الضرورية للإقتراع اعتباراً من سن الثامنة عشرة، وللترشيح اعتباراً من من سن الواحد والعشرين.

لذا فإن الدولة مصمّمة على بناء وقائع جديدة تؤسس لمستقبل مختلف قوامه عنصر الشباب واحتياجاته، وهي انجزت بجهد مميّز من وزير الشباب والرياضة ما بين الوزارات المعنية ومنتدى الشباب « الوثيقة السياسية الشبابية في لبنان» التي تتناول مجمل الجوانب المتعلّقة بتحسين فرص المشاركة الشبابية في السياسة والاقتصاد وتحسين مستوى التعليم والصحة وفرص العمل وتحفيز الإندماج الإجتماعي وإزالة كل العوائق القانونية والإدارية الآيلة إلى تهميش دور الشباب في الحياة العامة. وقد تم اطلاق هذه الوثيقة في احتفال اقيم في قصر بعبدا ترأسه رئيس الجمهورية بتاريخ ١ كانون الاول ٢٠١٢ بحضور سياسي ودبلوماسي وشبابي.

الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاداري

لقد شهد عهد الرئيس سليمان نمواً إقتصادياً فريداًمن نوعه بلغ ال ٩ % بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والانكماشات المالية التي نتجت عنها والتي تمكن لبنان من تفادي تداعياتها بفضل السياسة الحكيمة المتبعة، هذا فضلاً عن موسمين سياحيين ناشطين شهدهما لبنان بحيث استعاد الحنين موقعه السابق كسويسرا الشرق، بالاضافة إلى ذلك ما زالت الحالة الاقتصادية والمالية مشجعة ومزدهرة وهذا يعود بالفضل إلى الثقة بلبنان كمركز آمن للاستثمارات والأعمال، وبكل تأكيد الثقة بالقيادة السياسية و بأبنائه المغتربين والمقيمين. وهو يعتبر انه بالجهد والعمل الدؤوب والسياسة الاقتصادية والمالية الحكيمة استطاع لبنان ان يحافظ على نسب نمو فريدة من نوعها في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها لبنان، اضافة لحصول ارتفاع كبير في حجم الودائع المصرفية التي بلغت ال ١٠٠ مليار دولار أميريكي.

تطوير الادارة ومكافحة الفساد

في هذا الاطار يعتبر الرئيس سليمان أن الدولة القوية يجب أن تعمل على تطوير إدارتها ومؤسساتها وتفعّل قدرتها على خدمة المواطن، ولا يتم هذا الّا باستئصال ومكافحة الفساد وإدانته، وتنفيذ اصلاحات جذرية تجعل الادارة اللبنانية حديثة وديناميكية وفاعلة. وهو يرى أن دولة القانون والمواطنة والديمقراطية يجب أن تتولى ضمان العدالة الاجتماعية للعمال، وتأمين حقوقهم المشروعة لكونهم العمود الفقري للنهوض بالوطن وباقتصاده.

حرص فخامة الرئيس منذ بداية عهده على التعرف إلى أية معوقات دستورية أو قانونية تعرقل عمل المؤسسات، وهو تلمّس العديد من هذا المعوقات التي ظهرت بالممارسة العملية وحالت دون سير العمل السياسي والإداري بالسلاسة والشفافية المطلوبة، فأوكل إلى مجموعة من القانونيين

والخبراء والمستشارين البحث في البنود التي لم يتم تطبيقها من اتفاق الطائف، وفي بعض الثغرات التي ظهرت بالممارسة وتحتاج إلى تصحيح وتعديل من أجل استقامة العمل وانتظامه وتكامله، وفخامة الرئيس يصر على طرح هذا الموضوع على المؤسسات الدستورية في الوقت المناسب، بهدف تطوير النظام ووضع الأسس والآليات اللازمة لتمكين المؤسسات من الخروج من المأزق والأزمات التي قد تتعرض لها خلال ممارستها للصلاحيات الموكلة إليها.

وقد تناول في الخطاب الذي القاه بتاريخ نهاية ولايته في ٢٤ أيار ٢٠١٤ امام المرجعيات السياسية والدبلوماسية، الثغرات التي اعاقت دوران عجلة الحكم وتطبيق الدستور مقترحاً على خلفه ان يعمل على حلّ الاشكالات على قاعدة توزيع المسؤوليات وليس تنازع الصلاحيات هذا وان اقتراحات التعديلات الدستورية التي اقرتها اللجنة المشكلة برئاسة الوزير والنائب السابق مخايل الضاهر رفعت الى مجلس الوزراء تمهيداً لمناقشتها في الجلسات التي ستبدأ في العهد الجديد.

لقد حرِص فخامة الرئيس على استخدام صلاحياته بغية تأكيد مبدأ دستوري شديد الأهمية يرعى الفصل بين السلطات في اطار توازنها وتعاونها، والحؤول دون تجاوز أي من هذه السلطات لحدود الصلاحية والمسؤولية الملقاة على عاتقها. وعلى هذا الأساس أعاد فخامة الرئيس إلى المجلس النيابي عدداً من القوانين ، كما استخدم صلاحيته بمراجعة المجلس الدستوري حول واحد من هذه القوانين أصر المجلس النيابي على تبنّيها، وقد أوقف المجلس الدستوري العمل بهذا القانون لحين البت بدستوريته.

لقد دعا الرئيس سليمان إلى تعميم ثقافة الجودة والامتياز على الإدارة العامة وعدم حصرها في اطار القطاع الخاص، وهو يرى بالتالي أن عدم القبول بآلية التعيينات يعني أننا لا زلنا بعيدين عن الروح الديموقراطية. عملياً ، أصرّ فخامة الرئيس على وجوب التعاطي التقني والعلمي مع الملفات المطروحة، ولا سيما منها ملف الكهرباء ، لتأتي المعالجة انطلاقاً من مصلحة المواطن والدولة وبعيداً عن التجاذب السياسي، كما أنه أصرّ على الذهاب بالتحقيقات في كافة قضايا الفساد حتى النهاية وفي مقدمها قضية المواد الغذائية الفاسدة كونها تنعكس على صحة وسلامة جميع المواطنين.

انطلاقاً من الأولويات التي يعطيها فخامة الرئيس لمسألة احترام القوانين وتطبيقها، فهو اختار في ذكرى الاستقلال التاسعة والستين أن يوجّه كلمة الاستقلال للبنانيين بحضور رؤساء وأعضاء السلطة القضائية وهيئات الرقابة والمحاسبة، وقد جدّد فخامته بالمناسبة دعوة أهل السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ لعدم التدخّل في شؤون القضاء، وعدم توفير أي غطاء لأي مجرم أو مخالف أو مرتكب. كما دعا ايضاً الأجهزة الأمنية والرقابية إلى الحزم، وعدم التهاون في كشف وملاحقةأي مخالفة أو جرم مهما كانت طبيعته. يرى فخامة الرئيس أن خصوصيّة الدولة في وظيفتها الأمنيّة والقضائية هي في أن تستهاب لا أن تهاب، أن تردع لا أن تُردع ، وأن تفرض سلطتها وسيطرتها بقوّة القانون وبأذرعتها الشرعيّة؛ وإلا فقدت مبرّرات وجودها كدولة ضامنة للأمن والانتظام العام، وطغت شريعة الغاب، وانتفى الاستقرار، ومعه شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سبق لفخامة الرئيس أن وجه كلمات الاستقلال في السنوات السابقة بحضور نخب لبنانية تميزاً لدورها الوطني الهام ومنها على التوالي؛ مجموعة من طلاب الجامعات اللبنانية تعبيراً عن الآمال التي يعقدها على دور الشباب اللبناني، ونخبة من رجال الصحافة والإعلام تأكيداً للدور الإيجابي المطلوب من وسائل الإعلام للمساهمة في مسيرة بناء الوطن، ونخبة من رجال الاقتصاد والأعمال تقديراً للجهود المبذولة للمحافظة على الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، وعائلات رجالات الاستقلال ومرجعيات من منطقة البقاع استقبلها في قلعة راشيا رمز

اســتقلال لبنــان وحريتــه وســيادته، كمــا وجــه إحــدى رســائل الاســتقلال ايضــاً في حضــور الاتحــادات البلديــة والبلــديات الكبـرى ورابطــة المختــارين والمحــافظين. هــذه الخطابــات المباشــرة التي كــان يتبعهــا تفــرد بهــا الــرئيس سليمان من بين رؤوساء الجمهوريات السابقين وكان يتبعها بحوار مع الموجودين.

تفعيل وتحفيز النمو الإقتصادي

ان أولويات الرئيس سليمان، دعم سياسات حكومية هادفة لإنعاش الإقتصاد من خلال برنامج انمائي اقتصادي واجتماعي كامل، ومن خلال اصلاحات هيكلية باتت ضرورية،لا بل حتميّة. وتتمحور الخطة الاقتصادية للرئيس سليمان على تحفيز النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات والمبادرات الفردية، وتوفير المناخ الملائم والمسهّل لها ، مما يساهم حتماً في توفير فرص عمل للبنانيين كافة، وللشباب بالأخص ، و يثنيهم عن الهجرة سعياً وراء لقمة عيشهم. كذلك يهتم الرئيس سليمان بالدراسات والخطط الرامية إلى الإستفادة من الثروات الطبيعية في لبنان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القطاعات المتعلقة بالمياه والغاز والنفط وقد تم اصدار قانون الموارد البترولية في المياه، وتم اقرار المباشرة بأعمال التنقيب عن النفط والغاز في البر اللبناني، وقد أقرت كذلك المراسيم التطبيقية لقانون التنقيب عن النفط ومشروع المرسوم المتعلق بهيئة قطاع البترول والذي يتضمن النظام المالي والاداري وقطاع الاعمال. كما أقرت خطة لمعالجة مشكلة الكهرباء تمتد على ٤ سنوات ، وتتضمن أشغال كهربائية لإنتاج ٧٠٠ ميغاوات، واستئجار الطاقة الكهربائية بواسطة البواخرخلال المرحلة الانتقالية والتي كانت ابغض الخيارات.

وعلى الرغم من أهمية تأمين الفرص الملائمة لتكثيف وتيرة العمل الحكومي، وعلى الرغم من الدعوات المتعددة المطالبة باستخدام صلاحيات الرئيس وفقاً للمادة ٥٨ من الدستور، الا أن فخامته التزم موقفاً مبدئياً صارماً بعدم اصدار مرسوم مخالف للأنظمة والقوانين، وهو أسهم بموقفه هذا بإعادة التوازن بين السلطات ودفعها إلى أن تعتمد أسلوباً متكاملاً وأكثر قانونية في مقاربة الحلول الممكنة لموضوع الإنفاق المالي ومشروع قانون الاعتماد الاستثنائي.

يتابع الرئيس سليمان دورياً مشاريع الاعمار والتنمية في كافة المناطق اللبنانية انطلاقاً من مبدأ الانماء المتوازن، وهو يشدّد على تسهيل حركة المرور والانتقال حيث تنفذ الاشغال وتحديداً في فترات الأعياد والعطل ومواسم الإصطياف. والرئيس يرى أن الانماء المتوازن بات يفترض تطبيق اللامركزية الادارية، وأن كل ذلك يجب أن يترافق مع تعيينات ادارية تقوم وفقاً للآلية المعتمدة حتى تستطيع الإدارة اللبنانية مواكبة كل هذه الملفات بما يعود بالخير لمصلحة الوطن والمواطن.

ومن منطلق إيمانه بأهمية الإنماء المتوازن وعدالته خصص فخامة الرئيس يوماً انمائياً بامتياز من بين الجولات على المناطق زار خلاله قضاء جبيل باعتباره من الاقضية المحرومة وتفقد العديد من المشاريع الإنمائية قيد الانجاز في هذا القضاء الذي غاب عنه اهتمام الإدارة لفترة طويلة من الزمن، حيث اقتصرت المشاريع الإنمائية لبلاد جبيل عند بداية ولاية فخامة الرئيس على اقتراحين وقد رفضهما؛ الأول مكب للنفايات في بلدة المنصف لكل جبل لبنان ونصف بيروت، والثاني سحب اعتماد مخصص لشبكة الري والصرف الصحي وتحويله إلى قضاء آخر، فكان لا بدّ من انصاف هذا الجزء من الوطن، ومن تأمين التوازن الإنمائي له كما لسائر المناطق اللبنانية. كما حرص على اطلاق سد جنة واوتوستراد الضبيه المعاملتين ومرفأ جونيه، وتأهيل الطرقات التي تربط الساحل بالجبل وانشاء جامعات ومدارس ومنشآت رياضية ومستشفى حكومي والخ... . كما اقر بناء جامعي في بلدة اده-جبيل.

حرصاً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يؤكد فخامة الرئيس على وجوب البحث عن مصادر لتمويل سلسلة الرتب والرواتب دون أن يتسبب ذلك بارتدادات سلبية على الاقتصاد وعلى النمو الإقتصادي، علماً أن وزراء الرئيس كانوا قد تحفظوا أساساً على إقرار مشروع السلسلة في حينه، وهو يدفع باتجاه وضع مشروع متكامل يعطي للموظفين والعاملين في الإدارة حقوقهم ولا يدفع البلاد إلى أزمة اقتصادية ومالية غير محمودة العواقب.

يؤمن فخامة الرئيس بضرورة القيام، بورشة اصلاحيّة شاملة، تهدف إلى إطلاق رؤية اقتصادية خلّاقة ، تتناغم مع الواقع، وتعدّ لمستقبل حاضن لتنمية مستدامة ، تكافح البطالة والفقر وتؤمّن الرفاهية والتقدّم. ويرى أن الطريق لتحقيق هذه الأهداف، يمرّ حكماً عبر مؤسسات قويّة متراصّة، تقوم بدورها الدستوري على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، وتلتقي انتاجياتها بإنتاجية القطاع الخاص الذي لا بدّ من إشراكه في وضع السياسات الملائمة وقد دفع الى اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام. لا بدّ في سبيل ذلك من تشكيل حكومة قادرة على إدارة الشأن العام، وإعادة طمأنة المستثمرين، ومواكبة الاستحقاقات

الدستورية، من انتخاب رئيس للجمهورية، وتنظيم انتخابات نيابية، تشكل على إثرها حكومة، يفتزض بها إعادة بناء الثقة وصوغ بيان وزاري، تبرز فيه المراحل العمليّة الواجبة التنفيذ، تمكيناً لاستكمال عمليّة الاستنهاض والإنقاذ. وقد عمل من اجل ذلك على تحييد لبنان ومناقشة استراتيجة دفاعية لتعزيز سيادة الدولة بالاضافة الى صياغة علاقات دولية واسعة ومتوازنة.

ثروة لبنان البشرية

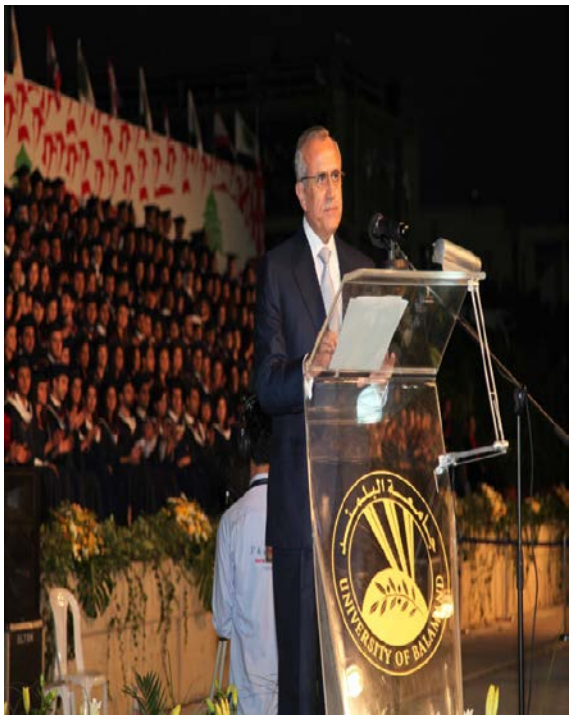

ولأن لبنان يتميّز عن غيره بثروته البشريّة واليد العاملة المتخصصة والماهرة بالدرجة الأولى فالرئيس سليمان يتوجه إلى رجال الأعمال في الداخل والخارج ويحضهم على الاستثمار في بلدهم الأم وابراز صورة لبنان في الخارج على أنه بلد الإعمار والبناء المستمر وهو بلد الاستثمار الآمن، اضافة للاهتمام الخاص الذي يوليه لشؤون التعليم والتربية وقد كانت له مداخلة حول هذه المواضيع في حفل تخرج طلاب جامعة البلمند عام ٢٠١٠ حيث عاهدهم مواصلة العمل بكل عزم واصرار لترسيخ الاستقرار الذي يشكل حجر الأساس للبنان ولبقاء الموارد البشرية الشابة فيه، كريمة عزيزة وفاعلة. كما رعى حفلات تخريج وتطوير في جامعات اليسوعية- الاميركية، اللويزة، الروح القدس وفتح فرع لجامعة CNAM في قضاء جبيل واطلق مشروع اقامه فرع الجامعة اللبنانية فيه.

كرّم فخامة الرئيس الكاتب والروائي اللبناني الكبير أمين معلوف عضو الاكاديمية الفرنسية بإحتفال أقيم في القصر الجمهوري بحضور حشد كبير من رجال السياسة والأدب والإجتماع ، ومنحه وسام الأرز اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر تقديراً لأعماله الباهرة في لبنان وفي فرنسا استحق عنها جوائز عديدة فرنسية وأوروبية. والمكرّم أحد رجالات الفكر والأدب في لبنان الذي انضم إلى الأكاديمية الفرنسية فاتخذت من خلاله علاقات لبنان الثقافية مع فرنسا واوروبا والعالم عمقاً واعياً إضافياً يجمع بين العقل والفكر والاختبار، كما يجمع بين الوحي والتقارب، وكان خير مثالٍ عن ثروات لبنان البشرية المتنوعة. كما كرم العديد من رجال الثقافة والفن والانماء الكبار في الداخل وفي الاغتراب ومن ابرزهم الشاعر سعيد عقل والفنانين مثل وديع الصافي وصباح وغيرهم

الشؤون الإجتماعية

يولي الرئيس سليمان اهتماماً كبيراً بالشأن الإجتماعي، وبزيادة التقديمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها، ويسعى إلى جعل العلم والطبابة في متناول جميع اللبنانيين، وفي هذا الاطار حصل لبنان على اشادة مؤتمر منظمة الصحة العالمية الذي انعقد في القاهرة مؤخراً بالقطاع الصحي ودعا الدول العربية للاقتداء به في حقل الرعاية الصحية ، كما يسعى الرئيس سليمان إلى تأمين الإنماء المتوازن الذي يساهم في المحافظة على إرث،تراث، وتنوّع لبنان الإجتماعي ومصدر غناه الذي هو في جوهر لبنان ومبرّر وجوده.

كما أن فخامته حرص على رعاية وحضور «حفل اطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً» في القصر الجمهوري الذي اعدته وزارة الشؤون الإجتماعية، وهو يواكب تنفيذه لإنعكاساته الايجابية على شريحة من اللبنانيين يعانون من شظف الحياة . رعى فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً حيث رأي أن بوليصة التأمين على الأمن والسيادة والإستقرار إنما هي ديمقراطية الخبز ، وعدالة توزيع الثروة.

أطلق فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان، حيث أولى لبنان مشكلةوعمالة الأطفال الإهتمام الكافي ، فصادق على كل الإتفاقات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الطفل ومكافحة عمالة الأطفال. ولم تتوقف مسؤولية الدولة على المصادقة على تلك الوثائق وإصدار التشريعات اللازمة لتطبيقها، بل بذلت ما في وسعها لتطبيقها بالتعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وبالتنسيق والتعاون مع القطاع الأهلي والقطاع الخاص. يرى فخامة الرئيس أن أولادنا وأطفالنا لا يريدون منا الكثير ، هم يريدون العيش الطبيعي الهادىء في بيئة تحميهم من ظلمها، وأسرة تحضنهم وتجنبهم عنفها الأسري . يريدون منا منع القنص على ملاعبهم الضيقة، ويريدون منا الإقتصاص من الذين زرعوا المتفجرات في طرقاتهم . هم يطلبون مجتمعاً يديره رؤساء لا يصادرون السلطات ولا يتعسفون في استعمالها، ومؤسسات دستورية مسؤولة تحترم الفصل والتكامل بين السلطات ، وقادة يحترمون الدستور وحكم القانون ويضعون في أولوياتهم مصلحة المواطن والمواطنين، وليس مصلحة الآخرين في بلدان أخرى، والرهان على انتصار هذا المحور أو ذاك في تلك البلدان. وهم يحلمون بوطن يجتمع أبناؤه متعاضدين متكافلين لرفع شأن وطنهم بدل أن يكونوا قطعاناً منقسمين وراء قادتهم حول شعارات سياسية لا تشبع ولا تغني عن جوع غير مبالين بما يعانيه الناس من أزمات اجتماعية ومعيشية.

الشؤون البيئية

انطلاقاً من ايمانه بفعالية المجتمع الأهلي والمدني ومحافظته على البيئة تابع ورعى الرئيس سليمان حملات بيئية مختلفة وفي ميادين عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

في ٢٠١٠/١٢/٥ تفقد الرئيس سليمان منطقة فتري للاطلاع على أعمال اخماد الحرائق التي اندلعت، وتابع عمليات اعادة انعاش المنطقة. ورداً على سؤال قال الرئيس سليمان : « أقول هذا نقص التخطيط الذي نتحدث عنه. لا نخطط لشيء ونخسر الأخضر. لا يزال لدينا الأخضر في لبنان ونحن نخسره. يجب وضع خطط وانشاء لجنة وطنية لمكافحة الحرائق. هناك قرار ولكن هذه التجاذبات السياسية تؤخر كل الإنجازات التي يجب أن تتم. طالت القرى وطالت منازل الناس الطيبين الذين لا دخل لهم بالسياسة لذلك يجب أن يعلم الجميع أن لبنان يخسر الأخضر وهذا ما يميّز لبنان ، طبيعته

ويجب أن ينكب الجميع على دراسة خطط حقيقيّة لإطفاء الحريق وليس أن تتم الأمور ارتجالياً لأن هناك دول كبيرة تتعرض للحرائق ولا تستطيع اخمادها بسهولة ونسمع ونرى ذلك ولكن نحن ليس لدينا مساحات شاسعة ونستطيع الوصول إلى بقع الحرائق ولكننا لو خططنا مسبقاً وفتحنا طرقات والقليل من الوسائل الإضافية اعتقد أننا نستطيع اخماد الحرائق ».

وفي ٢٠١٠/١٢/٢٣ رعى الرئيس سليمان برنامج اطلاق حملة التحريج تحت عنوان « الحملة لزيادة البقعة الخضراء في لبنان» في الملعب الأخضر في القصر الجمهوري، حيث رأى الرئيس سليمان أن اسم لبنان مرتبط بالشجرة خصوصاً وأن شجرة الأرز تتوسط العلم اللبناني، لافتاً الى أن لبنان هو من الدول التي تقيم عيداً سنوياً للشجرة.ودعا إلى وضع خطة في هذا الإطار تتكامل فيها الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي من أجل تعميم ثقافة البيئة وكيفية الحفاظ عليها وزرع الأشجار، مبدياً أمله في أن تكون سنة ٢٠١١ سنة بيئية مميزة بإعادة تشجير لبنان وبتاريخ ٢٠١١/١/١٣ ولدى زيارة أمير موناكو ألبير الثاني لبنان تم توقيع اتفاقيات مختصة في مجال تأهيل وتطوير مراكز التحريج.

وفي ٢٠١١/٥/٩ زارت « جمعية الأزرق الكبير»، مصطحبة معها عدداً من تلامذة المدارس والجامعات، القصر الرئاسي في بعبدا ، لمنح الرئيس سليمان لقب « وصي أبجديّة البيئة البحرية في لبنان، وبناء عليه كلّف المعنيين بالمتابعة وفقاً للصلاحيات.

شارك فخامة الرئيس بحضور الإحتفال الذي أقيم لمناسبة اليوم الوطني لدعم مغارة جعيتا في التصويت المحلي والدولي الحاصل لإختيار عجائب الدنيا الطبيعية السبع الجديدة، كما رعى يوم تصويت لمصلحتها في القصر الجمهوري، حيث حلت المغارة بين المراتب ال ١٤ الأول بين العجائب المتبارية.

تأكيداً على الأهمية التي يوليها الرئيس سليمان لقضية البيئة فهو رعى في القصر الجمهوري في بعبدا، بحضور

عدد كبير من الفاعليات السياسية والتربوية والثقافية والبيئية وهيئات المجتمع المدني،حفل اطلاق التقرير الوطني للتنمية المستدامة الذي أعدته وزارة البيئة تحضيراً لرفعه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الريو + ٢٠ والذي تضمن اقتراح لبنان لإقامة محكمة بيئية عالمية تكون من ضمن مهامها محاكمة إسرائيل على جرائمها البيئية التي ارتكبتها بحق لبنان خلال حرب العام ٢٠٠٦ ـ لقد انجزت وزارة البيئة مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلت منها بحق وزارة للبيئة تستطيع بموجب هذه البنية القانونية الجديدة أن تمارس صلاحياتها البيئية بشكل كامل.

نهاية الولاية

لقد تمكن الرئيس سليمان، بالممارسة الحكيمة والموقف الموزون والقرار الحازم عند الضرورة ، وفي كل المجالات السياسية الداخلية والخارجية منها، والإقتصادية والمالية والإجتماعية والقطاعية،من أن يكون حارساً للجمهورية وللوحدة الوطنية، وضامناً لسير المؤسسات ولأدائها ، ومدافعاً عن الديموقراطية، وحافظاً للأمن والإستقرار، ورائداً للإصلاح، ومؤمناً بالإنماء المتوازن بين المناطق اللبنانية كافة، فجعل موقع الرئاسة الأولى صمّام أمان وعنصر تطوير وتقدم للوطن. كل ذلك بفضل التحضير المعمّق للملفات واستباق الأزمات وتصوّر امكانيات حلول مختلفة واختيار وزراء ومستشارين وفريق عمل لديهم فكر متجانس ومعتدل وبصورة خاصة الإستماع إلى الرأي الآخر وأقله الموقف من خلال دراسة دقيقة للأجواء العامة. وايماناً راسخاً فيه بوجوب تداول السلطة اصرّ على مغادرة الرئاسة يوم اتمام ولايته بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٤ وفي هذه المناسبة دعا الى احتفال لائق في القصر الجمهوري توجه خلاله بكلمة للبنانيين تناول فيها خلاصة تجربته وبعض الاقتراحات لتعديل الدستور للمستقبل ونداء للشباب وخرج بوضح النهار مرتاح الضمير .